العمران العربي

AL-OMRAN AL-ARABI

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

العدد 234 - تشرين الأول (اكتوبر) 2020

Issue No. 234 October 2020

النظام الاقتصادي العالمي ما بعد جائحة كوفيد – 19

وتحديات المرحلة المقبلة للعالم العربي

- خارطة طريق للتعاون المستقبلي في المنتدى الاقتصادي العربي – البرازيلي "المستقبل الآن"
- الثورة الزراعية الرابعة وتطوير تكنولوجيات الابتكار الرقمي
- سباق محموم حول دور المرافئ في المنطقة
- إطلاق الدليل التعريفي للاقتصاد الرقمي: التحول للرقمنة لإرساء نموذج تنموي قائم على الابتكار

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفّذها بالتعاون مع إيكونوميا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية

هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

محمد غسان القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

البلدان العربية ما بعد كورونا: ضرورة الاستثمار في العنصر البشري

بإجماع خبراء وأساتذة الاقتصاد في العالم، لم تخلف جائحة وبائية أثراً اقتصادياً على مختلف الدول كما فعلت جائحة «كورونا»، فقد ألحقت خسائر اقتصادية غير مسبوقة بكل دول العالم، وجعلت أقوى الاقتصادات تئن تحت وطأة العجز عن ملاحقة التداعيات، حيث تقدر الخسائر بعشرات تريليونات دولار، الأمر الذي دفع كل حكومات العالم إلى بذل كل الجهود لاستعادة حركة الاقتصاد، مع استمرار المواجهة الصحية للوباء، وهو ما أطلق عليه خطة «التعايش مع كورونا».

والتعايش مع الوباء يعني «الخروج للعمل والإنتاج، مع استمرار الإجراءات الاحترازية، وهو الأمر الذي تتسابق فيه كل دول العالم الآن، ومن بينها الدول العربية، التي عانت معظمها معاناة اقتصادية شديدة بسبب تلك الجائحة وجمدت معظم الأنشطة الاقتصادية بها، وألحقت خسائر فادحة بقطاعات كثيرة تمثل موارد دخل مهمة للعديد من الدول العربية، وهو ما دفع جامعة الدول العربية إلى تقديم توصيات عدة للدول الأعضاء لتخفيف تداعيات انتشار فيروس كورونا على اقتصاداتها، في وقت يؤكد الخبراء انكماش الاقتصاد العالمي في 2020 بسبب الجائحة.

ووصفت جامعة الدول العربية في تقرير لها الأزمة الاقتصادية الحالية في الدول العربية بأنها «أزمة مزدوجة خارجية وداخلية، أزمة سوق وأزمة حكومة، لذلك فإن الأدوات التقليدية لن تجدي نفعاً». مؤكدة أن من الصعب في الفترة الراهنة اعتماد الدول بشكل كبير على بعضها البعض، فالأزمة أصابت الجميع، ومن الصعب الاعتماد على السوق وحده، لأن السوق فقد قدرته على استيعاب التداعيات، وسوق النفط قد تراجع كثيراً، وكثير من الأنشطة الاقتصادية عانت من التوقف والكساد منذ بدء انتشار الوباء، وهو ما يتطلب البحث عن حلول غير تقليدية للمواجهة.

وأبرزت الجائحة أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي العربي من خلال المشروعات الصناعية والإنتاجية المختلفة، وإنشاء صناديق للحماية ضد أية متغيرات اقتصادية تتعرض لها دول المنطقة. وأياً كان شكل هذا التعاون، وعدد الدول المشاركة فيه، فهو مهم، وتفرضه التحديات الاقتصادية الحالية والمتوقعة. من هنا يمكن أن نستشف أنه لت يجب أن ننتظر حتى تحدث أزمة أو مشكلة اقتصادية ثم نبحث عن كيفية مواجهتها، وكيفية تمويل سبل المواجهة، فصناديق مواجهة الأزمات الاقتصادية ينبغي أن تكون موجودة وفاعلة وقادرة على التعامل السريع مع كل أزمة حتى لا تتفاقم ويصعب مواجهتها بعد ذلك، وهو يتطلب خلق بنية مناسبة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية زراعياً وصناعياً وتجارياً، وهذا يتطلب هيكلة المنظومة الصناعية، وتقديم حوافز استثمارية، والتعاون عربياً في نقل تكنولوجيا الصناعة في مختلف المجالات، كما يتطلب التعاون إصلاح للسياسات الضريبية، وهيكلة للنظم الجمركية، ووضع قوانين محفزة للمستثمرين.

لقد نبهتنا جائحة كورونا إلى أهمية الارتقاء بقطاعات مثل: الصحة والتعليم والبحث العلمي، وكذلك أهمية الاستثمار في إنتاج السلع الاستراتيجية، ونذكر هنا تحقيق الأمن الغذائي، والأمن الدوائي الذي يتمثل في قدرة الدول العربية على تأمين كمية كافية من الأدوية الأساسية، التي يحتاج إليها المجتمع بجميع شرائحه، سواء في الأوقات العادية أو أوقات الأزمات.

كذلك هناك أهمية للاستثمار في العنصر البشرى في عصر ما بعد كورونا، فنحن بأمس الحاجة إلى جيل جديد من الشباب القادر على أداء الواجبات الوظيفية تحت أية ظروف، سواء أكان ذلك في مجال الرعاية الطبية، أو غيرها من مجالات العمل والإنتاج في البلاد العربية، فالإنسان هو الصانع الحقيقي للتنمية، ولذلك ينبغي أن يكون الوسيلة والغاية من التنمية، عبر الارتقاء بالإنسان مادياً وروحياً بما يحسن معيشته، ويجعله قادراً على المساهمة في نهضة وتقدم مجتمعه.

في الختام يجب أن تولي الدول العربية أهمية كبيرة للاستثمار في البشر، والذي يعبر عنه بأنه «كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها» ويجب أن تتوافق الخطط التعليمية مع الخطط الاستثمارية والتنموية.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

النظام الاقتصادي العالمي ما بعد جائحة كوفيد – 19 وتحديات المرحلة المقبلة للعالم العربي 9

مؤتمرات

- سباق محموم حول دور المرافئ في المنطقة 19
- حنفي: للالتحاق بالثورة الزراعية الرابعة عبر تطوير تكنولوجيات الابتكار الرقمي 21

نشاط الاتحاد

إطلاق الدليل التعريفي للاقتصاد الرقمي 22

غرف مشتركة

المنتدى الاقتصادي العربي – البرازيلي "المستقبل الآن".. دعوة لبناء شراكات استراتيجية تواكب المتغيرات: للتحوّل نحو الرقمنة 23

مقال

الاقتصاد الموريتاني...أزمة جفاف متواصلة وأزمة ميزانية متراكمة 32

العدد 234 - تشرين الاول (اكتوبر) 2020
Issue No. 234 October 2020

خارطة طريق للتعاون المستقبلي في المنتدى الاقتصادي العربي – البرازيلي "المستقبل الآن"

الاقتصاد الموريتاني...أزمة جفاف متواصلة وأزمة ميزانية متراكمة

أخبار 35

- ARTICLE: NATIONAL MOBILIZATION OF ENTREPRENEURIALISM IN ISLAMIC ECONOMIES 47
- JOINT CHAMBER: ECONOMIC SITUATION IN AUSTRIA & THE EU IN LIGHT OF COVID-19 51
- JOINT CHAMBER: EGYPTIAN ECONOMY'S ABILITY TO WITHSTAND THE ECONOMIC REPERCUSSIONS OF THE CORONAVIRUS 59

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

طباعة: شمص للطباعة والنشر

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.
fnb.com.lb

النظام الاقتصادي العالمي ما بعد جائحة كوفيد – 19 وتحديات المرحلة المقبلة للعالم العربي

إعداد: الدكتور علي حدادة
إشراف: دائرة البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

لا شك أن انتشار فيروس كورونا أحدث زلزالا اقتصاديا عنيفا لكل دول العالم، ترتبت عليه خسائر مالية ضخمة، وعمليات إغلاق وتقييد حركة غير مسبوق، حيث تشير منظمة السياحة العالمية، التي تضم في عضويتها 217 دولة، إلى إغلاق 83% من دول العالم حدودها خلال النصف الأول من عام 2020، من بينها 175 دولة أغلقت الحدود بصورة كلية، بالإضافة إلى طوابير العاطلين، وتزاوج الانكماش وخفض الإنتاج. وبالتالي أصبح من المؤكد أن عالم ما بعد كورونا سيختلف في كثير من المجالات عما قبله، فكل تلك التحديات غير المسبوقة ستدفع عديدا من الحكومات والدول وحتى الشركات والأفراد إلى إعادة النظر في سلوكهم الاقتصادي في مرحلة ما بعد كورونا لتفادي تكرار هذا المشهد ومصاعبه مرة أخرى.

لكن لا أحد يمتلك إجابة قاطعة عما ستكون عليه ملامح المرحلة المقبلة، وتفاصيل الصورة الاقتصادية المقبلة، بل إن تساؤلات كبرى تجاه المستقبل الاقتصادي باتت الآن مثار جدل ونقاش حاد:

1) إلى أي مدى أثبت النظام الرأسمالي قدرته وفاعليته في التعامل مع الأزمة؟

2) هل ستتراجع العولمة وتنتصر الحماية الاقتصادية، أم أن طبيعة الوباء وسرعة انتشاره ونطاقه أثبتت أنه بدون تعاون عالمي فإن الخطر محدق بالجميع؟

3) ما موقع الدولة في المرحلة المقبلة، وهل ستظل حجر الأساس في النظام العالمي؟

إن أسئلة كثيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية سوف تكون مثار جدل وجدال، مثل تقييم دور البنوك المركزية، وآليات عمل النظام النقدي والمالي العالمي، وسياسات الغذاء والطاقة العالميين. باختصار، هل ستسهم الأزمة في بناء نظام اقتصادي أكثر عدلا وتوازنا داخل كل دولة، وبين مكونات

النظام العالمي كله، بحيث يولد نظام جديد أكثر اتزانا وقدرة على المساعدة المتبادلة في أوقات الأزمات، أم أن الاختلال الراهن في النظام الاقتصادي سيتواصل ويتعمق؟

أولاً- واقع النظام الاقتصاد العالمي

أ. المرتكزات

ربما تكفي نظرة سريعة في الركائز الأساسية للنظام الرأسمالي لإخبارنا عن الجذور الهيكلية للوضع الحالي، وكيف تتصل بمشكلة كورونا وتعقيدات حلها. وتلك الركائز يمكن اختصارها كالتالي:

1) يقوم النظام الرأسمالي على حافز الربح، ارتباطا بقيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي بمناحيه كافة، فتتحقق أهداف تخصيص الموارد على الاحتياجات، وإنتاج السلع والخدمات، وتوزيع الناتج الاجتماعي من خلال حوافز الربح، وتفاعل قوى العرض والطلب. يظهر ذلك عموما وتطبيقيا في ربط مصلحة المجتمع بمصلحة القطاع الخاص، بل وتحقيقها أساسا من خلاله، بشكل أنتج وغلّب نوعا من العقلانية الاقتصادية ضيقة الأفق قصيرة الأجل على أولويات العقلانية الاجتماعية الأوسع أفقا والأطول أجلا، وما قضية التغيّر المناخي سوى أحد الأمثلة.

2) يسعى رأس المال للتراكم المستمر، مرتبطا بذلك بهدف «النمو للنمو» على مستوى الدول والمجتمعات، أو هوس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، والذي يفترض قدرة لا نهائية لنمو الاقتصادات وتوسّع الاستهلاك، بغض النظر عن حدود الموارد الطبيعية وحاجات التوازن البيئي، ما أخلّ بعلاقة التبادل بين الإنسان والبيئة، حتى نشأ ما عُرف بالفجوة الإيكولوجية التي تُعبّر عن اختلال علاقة التبادل والتوازن تلك بين الطرفين، والتي كان قد نبّه إليها مُبكرا تقرير «حدود النمو» الشهير، الذي صدر عن نادي روما عام 1972، وتبعته سلسلة تقارير أخرى، ليؤكّد ضرورة التوازن بين حاجات السكان ونمو الاقتصاد من جهة، واستهلاك والموارد والتوازن البيئي من جهة أخرى، ويُحذّر من تجاوز «الاقتصاد لحدود الطبيعة».

3) سيطرت البورصات والبنوك، أو رأس المال المالي والمصرفي بصيغة أخرى، على الاقتصاد الرأسمالي وتوجهاته منذ ما يقارب القرن، وتعزّزت هيمنتها مع صعود النيوليبرالية منذ السبعينيات، بحيث أصبحت مؤشراتها في طليعة مؤشرات الازدهار والانهيار الاقتصادي وأهمها لدى الحكومات والإعلام، لتضخ فيها الحكومات التريليونات أوقات الأزمات، باعتبارها حجر أساس استقرار الاقتصاد، فيما الواقع أنها بانفصالها الكبير عن الاقتصاد العيني (أي الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي من زراعة وصناعة وخدمات)، بجانب سيطرة المضاربة ورؤوس الأموال الساخنة عليها، وهي حالياً تعاني من هشاشة تجعلها قابلة للانهيار مع أية هزّة.

4) تتسم الرأسمالية بكونها نظاما عالميا بطبيعتها، لذا فإنها تحتاج إلى التوسّع المستمر وتقسيم العمل دوليا ما يجعل التجارة الدولية إحدى أهم ركائزها. هذه التجارة الدولية التي تعود التنظيرات لها إلى آدم سميث (ونظريته في الميزة التجارية المطلقة)، وديفيد ريكاردو (ونظريته في الميزة التجارية النسبية)، كتفسيرات وتأسيسات نظرية لمزايا التجارة الدولية على صعيد تقسيم العمل وكفاءة استخدام الموارد والرخاء العالمي عموما، والتي على أساسها نادى الاقتصاديون الليبراليون دوما بتعميق الاندماج في السوق الدولية، وعدم جدوى مساعي الاكتفاء الذاتي، وضرر بناء صناعات وطنية غير ضرورية.

إنّ هذه الركائز يمكن اعتبارها «مقدّسات» الرأسمالية، وقد تشابكت حاليا مع أزمة كورونا بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. مستقبل النظام الرأسمالي

أمّا بالنسبة لمستقبل النظام الرأسمالي، من الواضح أن الرأسمالية فشلت في مواجهة الأزمة، ما تسبب في تعالي الكثير من الأصوات لاستبدالها بنظام جديد يكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات. ومن الجدير بالذكر أن الرأسمالية فشلت كذلك في مواجهة معظم الأزمات التي واجهتها تاريخيا، واضطرت في مرات عديدة إلى التخلي عن بعض من مبادئها الرئيسية، وارتداء بعض الأفكار التكتيكية التي سرعان ما خلعتها بعد مرور الأزمة.

ورغم عمق وضراوة الأزمة الحالية، واكتفاء الرأسمالية بموقع رد

الفعل، ورغم التوقعات بالمزيد من التداعيات على مستوى خسائر وإفلاس الشركات، وربما الدول، بالإضافة إلى المعدلات غير المسبوقة من البطالة وتراجع النمو وغير ذلك من المؤشرات السلبية للاقتصاد الكلي، إلا أن تغيير أي نظام يحتاج في حده الأدنى إلى وجود النظام البديل، وليس فقط فشل النظام الحالي، وبالتالي فإن السؤال سيكون عن وجود نظام اقتصادي يمكنه تعويض النظام الرأسمالي، ومدى تمتعه بالشمولية والجاهزية للحلول محل النظام الحالي، وإيقاف نزيف الخسائر، وهل يستطيع أن يفرض آلياته وأدواته بصورة دائمة وليست مؤقتة؟

ج. دور المنظمات والمؤسسات الدوليّة

أما عن دور المنظمات الاقتصادية الدولية، فمن المرجح قيامها بدور أكبر في توجيه مسار الاقتصاد الدولي خلال الفترة المقبلة. فمؤسسات كصندوق النقد والبنك الدوليين، وحتى منظمة التجارة العالمية ستلعب دورا أكثر محورية، وذلك لتزايد حاجة الدول إلى قدراتها المالية. وذلك ما ظهر جليا في الوقت الحالي من خلال حزم المساعدات الواسعة التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي والتي بدأت في التدفق الفعلي إلى دول العالم، بالإضافة إلى الإعانات العاجلة من البنك الدولي، لا سيما في ظل تزايد أعداد الدول العاجزة عن سداد ديونها، والتبخر السريع لاحتياطاتها من النقد الأجنبي. لكنّ براساد يلفت أيضا إلى أنّ البنوك المركزية واجهت هذا التحدي عبر تمزيق دفاتر قواعدها الخاصة، حيث عزّز الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأسواق المالية عن طريق شراء الأصول، ووفّر سيولة بالدولار إلى البنوك المركزية الأخرى. كما أعلن البنك المركزي الأوروبي أنّ "لا حدود" لدعمه لليورو، كما أعلن عن مشتريات ضخمة من سندات الحكومة والشركات والأصول الأخرى، بينما يمول بنك إنكلترا الإنفاق الحكومي مباشرة.

ويقدّم البنك الدولي خدمات شراء ميسرة دون رسوم لمساعدة البلدان على الحصول على المستلزمات والمعدات الطبية التي تشتد الحاجة إليها. كما يساعد في تحديد الموردين الذين يتوفر لديهم مخزون حالياً، ويتفاوض معهم حول الأسعار والشروط. إضافة إلى ذلك، يساعد في إعادة تجهيز القدرات الإنتاجية بما يتيح إنتاج السلع الطبية، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية، من خلال برامج إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما اعتمد حزمة تمويل سريع بقيمة 14 مليار دولار، تتضمن تمويلاً تجارياً وتسهيلات ائتمانية من مؤسسة التمويل الدولية، لمساعدة البلدان والشركات في جهودها للوقاية من الجائحة، وتشخيصها، والتصدي لها.

كما دعت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تعليق سداد جميع أقساط الديون المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض لمنحها حيزاً مالياً. وأعلنت المجموعة عن استعدادها لأن تقدم للبلدان النامية مساندة مالية طويلة الأجل تصل إلى 160 مليار دولار، على مدى الخمسة عشر شهراً المقبلة، لمواصلة

مساندة البلدان في التصدي للأزمة، وتعزيز قدرتها على مواجهتها من أجل التعافي منها.

ثانياً- الآثار المباشرة للجائحة على الاقتصاد العالمي

أ. الانعكاسات

يلخّص آدم بوصون الآثار المباشرة لهذه الجائحة من خلال تفاقم أربعة مشاكل موجودة مسبقاً في الاقتصاد العالمي:

أ. الركود الذي قد يتعمّق بعد زوال الجائحة، مع عزوف الناس عن المخاطرة والاتجاه نحو المزيد من التوفير.

ب. اتساع الفجوة بين الدول الغنية وبقية العالم، من ناحية قدرتها على مواجهة الأزمات.

ج. استمرار العالم في الاعتماد على الدولار الأميركي في التمويل والتجارة، للهروب من المخاطر الواضحة للاقتصادات النامية.

د. إغلاق الحكومات اقتصادها واعتمادها المتزايد على القومية الاقتصادية.

وتشدّد نظرية براساد، المتشائمة كثيراً، على حدوث «مذبحة» اقتصادية ومالية قد تترك ندوباً عميقة على الاقتصاد العالمي.

ب. المخاطر الأكثر بروزا في الاقتصاد العالمي بعد الأزمة

لا يزال الغموض يخيّم على ما قد يؤول إليه النظام الاقتصادي والمالي، بيد أنّ مفكرين بارزين يؤكّدون أنّ جائحة فيروس كورونا ستؤدي إلى تحوّلات دائمة سياسياً واقتصادياً. فخلال هذه الفترة أصبحت حياة ثلث سكان العالم، أكثر من 2.5 مليار نسمة محصورة بين مكان السكن ومتاجر الأغذية والمشروبات والمنظفات المنزلية والصيدلية. وبين ليلة وضحاها توقفت آلاف المصانع والمؤسسات ومعها عشرات الملايين عن العمل بخسائر يقدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بنحو تريليوني دولار حتى الآن. في المقابل أصبح على عشرات الملايين العمل من المنازل بدلا من المكاتب.

وبحسب مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، ترجّح «لورا داندريا تايسون" أنّ "العديد من الوظائف المفقودة لن تعود بتاتاً"، مضيفة أنّ "حصة الخدمات الشخصية ستنخفض في تجارة التجزئة، والضيافة، والسفر، والتعليم، حيث ستؤدي الرقمنة إلى تغييرات في طريقة تنظيم هذه الخدمات وتقديمها". وتلفت تايسون إلى أنّ العديد من الوظائف ذات الأجور والمهارات المنخفضة لن تعود. في المقابل، ترى أنّ الطلب سيزداد على العمال الذين يقدّمون الخدمات الأساسية، مثل الشرطة، وأفراد الدفاع المدني، والعاملين في مراكز الرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، والنقل العام، والطعام، مما سيخلق فرص عمل جديدة، ويزيد الضغط لزيادة الأجور وتحسين الفوائد في هذه القطاعات ذات الأجور المنخفضة تقليدياً.

من جانبه، يدعو "جوزيف ستيغليتز" إلى ضرورة إقامة توازن أفضل بين العولمة والاعتماد على الذات. ويقول أنّ "الاقتصاديين اعتادوا على الاستهزاء بدعوات البلدان لمتابعة سياسات الأمن الغذائي أو الطاقة. وكانت حجّتهم أنّ الحدود غير مهمّة في زمن العولمة، وأنّه يمكنهم دائماً اللجوء إلى بلدان أخرى في حال حدوث أي شيء داخل بلادهم. بيد أنّ هذه الجائحة أثبتت فجأة أهميّة الحدود، حيث نرى البلدان تتمسك بشدة بمواردها من الأقنعة والمعدات الطبية، وتكافح من أجل الحصول على الإمدادات".

وتُشير التقديرات المبدئية لخسائر بمليارات الدولارات كآثار مباشرة لتفشّي كورونا، وهي خسائر منطقية ومتوقع ضخامتها مع انتشاره في مجموعة البلدان التي تُمثّل أهم وأكبر مراكز الاقتصاد العالمي، والتي تُمثّل 60% من العرض والطلب، و65% من الإنتاج الصناعي، و41% من الصادرات الصناعية، كذلك لارتباط تلك الخسائر بقطاعات اقتصادية شديدة الأهمية مثل الصناعة والتجارة والسياحة والنفط وغيرها. أما في الأجل المتوسط، فستؤثر تكاليف الإفلاسات والآثار الركودية للبطالة على مُجمل الأداء الاقتصادي. فهذه الأزمة تعوق النمو الاقتصادي الذي ينعكس على الإيرادات والنفقات الحكومية، كما تخفض دخول ونفقات القطاع العائلي، لتؤدي إلى مزيد من الاعتماد الشعبي على الدعم الحكومي المُهدّد أصلا، ما يؤدي بمجموعه إلى خطر الركود الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والاضطراب السياسي الشامل. ومن أهم وأخطر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة نذكر:

1) تراجع كبير في الثقة العامة بالقطاع الخاص بسبب تغليب منطق الربح في القطاعات الحيويّة، مثل الصحة والبحث العلمي، والتي تأكّدت خطورة تركها للقطاع الخاص مع احتمالات انهيار الأنظمة الصحية حتى في أعتى الدول تقدُّما ورفاهة، وبروز ضعف الاستعداد العام أمام احتمالات الأوبئة سريعة الانتشار.

2) فقدان الثقة بنجاعة ومتانة نظام التجارة الدولية التي تبيّنت مخاطرها وهشاشتها، بحيث ستعاود الكثير من الدول الاهتمام بتوفير حدٍّ أدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، وبناء قواعد راسخة للقطاعات الأساسية بها؛ لتكون مستعدة لأي اضطرابات مماثلة تعوق انتقال السلع الأساسية بين الدول.

3) نموّ اتجاهات للانغلاق وتعزيز الدول القومية، تدعمه خبرة الدول حاليا مع ميل كلٍّ منها للحلول الفردية وضعف التعاون الدولي، حتى داخل أكبر وأنجح التكتلات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي الذي خرجت من بعض دوله شكاوى بسبب العزلة وعدم التعاون، بل واتجه كثير منها لطلب المساعدة والتعاون من الصين عوضا عن تلك الشراكة الأوروبية العاجزة.

4) تغيّر أساليب الإنتاج الزراعي والحيواني الكبير، ومعها أنماط الاستهلاك الغذائي والاشتراطات الصحية، كما ستتعزّز برامج البحث العلمي المشتبكة مع جوانبها الاجتماعية والبيئية، متجاوزة الاكتفاء الحالي بالاعتبارات الإنتاجية والتكليفية المباشرة؛ ما يعني من جهة دورا أكبر وتدخلا أعمق من جانب الدولة في تنظيمها وعملها، ومن جهة أخرى وزنا أقل نسبيا لاعتبارات الربح قصيرة الأجل لصالح اعتبارات السلامة الإنسانية والاجتماعية والبيئية الأشمل.

5) تغيّر أنماط العمل، والاتجاه للاستفادة من التقنيات الحديثة للعمل عن بُعد، خصوصا بعد اتساعها وتجربتها عمليا وإجباريا في خضم الأزمة.

6) حدوث تراجع جزئي في هيمنة السياسات النقدية والبنوك المركزية لصالح عودة السياسات المالية (الإيرادات والنفقات الحكومية) وصعود السياسات الداخلية (المتعلقة بهيكلة الأجور والدخول عموما والإعانات وما في حكمها).

7) تراجع النزعة الاستهلاكية التي سادت منذ السبعينيات مع التجربة المؤلمة للركود وانقطاع الدخول وفقدان الأمان الوظيفي، فتزداد الميول الادخارية والتقليل من الاستهلاك والشراء قدر الإمكان، تخوفا من الأزمات المشابهة التي تتجاوز كونها مجرد

أزمات اقتصادية تقليدية لكونها أزمات توقف كامل للحياة.

كما يتوقع الخبراء بأن يحدث الوباء تأثيرات بالغة على العولمة. فوفقاً لتنبؤات منظمة التجارة العالمية، ستنخفض التجارة العالمية بنسبة 32٪. ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينخفض الاستثمار المباشر العالمي بنسبة 30% إلى 40% العام المقبل. وتظهر تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي للصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو في عام 2020 بـ 1.2% و5.9%- و7.5%- على التوالي.

وخلصت دراسة اقتصادية جديدة، إلى أن جائحة فيروس كورونا وما رافقها من إجراءات إغلاق قاسية، كلفت الاقتصاد العالمي نحو 3.8 تريليون دولار، وهو رقم مرشح للارتفاع. إذ أشار باحثون في جامعة سيدني إلى أنّ 147 مليون شخص فقدوا وظائفهم حول العالم، مما تسبب في انخفاض مدفوعات الرواتب بواقع 2.1 تريليون دولار. وانخفض مستوى الاستهلاك العالمي بنسبة 4.2% (3.8 تريليون دولار).

وتوقع الخبير الاقتصادي العالمي "غاري شيلينغ" حدوث موجة هبوط ثانية في أسواق المال، مع تشابه المناخ حاليا إلى حد كبير مع تلك الأجواء السائدة عام 1929. وأضاف أنّ سوق الأسهم يمكن أن ينخفض ما بين 30-40% خلال العام المقبل حيث يدرك المستثمرون أن التعافي الاقتصادي من الركود المرتبط بفيروس كورونا قد يستغرق وقتاً أطول من المتوقع.

الحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تُطبِّق إغلاقات وإلغاءات إلزامية

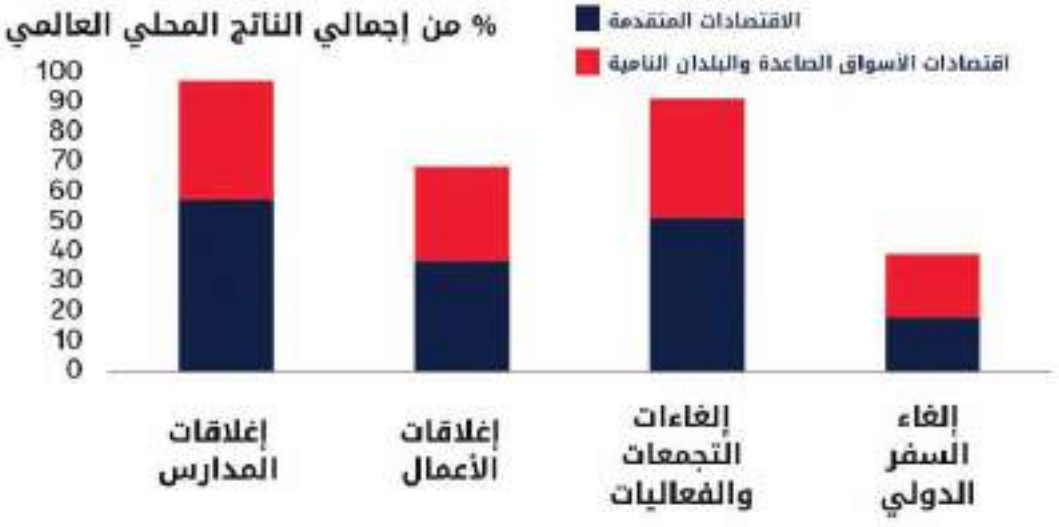

ج. التكنولوجيا... نحو قيادة الاقتصاد العالمي الجديد

بحسب الأغلبية الساحقة من الخبراء، إنّ العالم يمضي بسرعة نحو التحول للتجارة الإلكترونية، إذ يشير تقرير صادر عن مؤسسة دبي للمستقبل لاستشراف العالم ما بعد كورونا إلى أن التوقعات ما قبل الأزمة كانت تقدر الحصة المتوقعة للتجارة الإلكترونية عالميا بـ 16% لتصل إلى 26 تريليون دولار في 2020، لكن من الواضح أن تلك الحصة تجاوزت ذلك إلى أرقام قياسية حالياً. هذا التحول دفع شركات التجارة الإلكترونية إلى طلب المزيد من العاملين، فعلى سبيل المثال أضافت أمازون 10 آلاف وظيفة جديدة لمقابلة هذا الطلب.

وفي سياق متصل، لفت "موهيت جوشي" إلى تسارع التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية، حتى أن 31 دولة رفعت حدود الدفع بدون تلامس هذا العام لدعم تدابير الإبعاد الاجتماعي.

وبالتزامن مع التحول الرقمي وتزايد الاعتماد على التواصل عبر التطبيقات التكنولوجيا، لن يكون هناك مجالا لعودة العديد من الوظائف الخدمية المفقودة مرة أخرى، فحصة الخدمات في الاقتصاد ستسمر في الارتفاع، لكن نصيب الخدمات الشخصية

سينخفض في تجارة التجزئة، والضيافة، والسفر، والتعليم، حيث ستؤدي الرقمنة إلى تغييرات في طريقة تنظيم هذه الخدمات وتقديمها.

ثالثاً- الآثار المباشرة للجائحة على المنطقة العربيّة

لا تظهر نقاط الضعف الخطيرة والجديّة في النمط الاقتصادي الحالي العربي عبر النقص في وسائل الحماية الطبية وحسب، بل عبر قلة الأغذية ومنتجات حيوية أخرى. أين موقع الدول العربية من هذه العيوب وهل تتعلم الدرس وتعمل على تجاوزها؟

فقد حذّرت لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (إسكوا) من أن تداعيات كورونا قد تلقي بأكثر من 8 ملايين شخصا إضافيا من سكان المنطقة العربية في براثن الفقر والجوع بسبب انخفاض كميّة الأغذية وقلة المخزون منها. وتذهب التقديرات إلى أن أكثر من 100 مليون في المنطقة العربية يعانون من الفقر حاليا. ويقطن الأحياء العشوائية وأحياء الصفيح التي تحيط بمدن كالقاهرة والدار البيضاء وبيروت وبغداد ودمشق وبيروت وغيرها عشرات الملايين الذي هجروا من أريافهم بحثا عن حياة أفضل. ويعمل القسم الأكبر من هؤلاء بأجور متدنية وبدون تأمين صحي. ومما لا شك فيه أن أزمة كورونا ستسبب البطالة لهؤلاء أكثر من أي فئة أخرى بسبب الحجر المنزلي وتوقف الأعمال. وهو الأمر الذي سيدفع الكثيرين منهم إلى العودة إلى أريافهم أو التفكير في العودة إليها بهدف القيام بنشاط اقتصادي زراعي أو حرفي يساعدهم على كسب قوتهم اليومي.

ويشكل هذا الأمر فرصة تاريخية ونادرة للحكومات العربية من أجل المساعدة على استقرار سكان الأرياف وجعلهم مصدرا يساعد على توفير الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل الوطني. ومن شأن ذلك أن يخفف الازدحام والتلوث والقمامة في المدن المكتظة، فمن المعروف أن التلوث يساعد على انتشار أمراض وأوبئة تكلف مواجهتها عشرات المليارات سنويا في الدول العربية.

ومع ذلك، فإن دول العالم الثالث والفقيرة، ومن ضمنها الدول العربيّة، لم تشهد بعد أسوأ المخاطر بسبب ضعف مقوّمات الصمود الناجمة عن:

أ. أنظمتها الصحية الهشة.

ب. الافتقار إلى المستلزمات الطبية الحيوية.

ج. أنظمتها الاقتصادية لأقل قدرة على المواجهة واعتمادها على الخارج اعتماداً كبيراً.

فالضرر الاقتصادي آخذ في الانتشار من خلال الآثار على حركة السفر، والتبادل التجاري، والتمويل، وأسواق السلع الأولية، وثقة المستثمرين، إضافة إلى أنّ 17 بلداً من تلك التي سجّلت أعلى أعداد الإصابة بالفيروس هي بلدان تمثل مراكز حيوية لشبكة التجارة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التداعيات الاقتصادية على البلدان النامية. إذ يستمد أعلى 20 بلداً نامياً في عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا، 80% من المنتجات الحيوية من 5 بلدان فقط. كما أنّ الحظر على الصادرات من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأقنعة الطبية بنسبة تزيد على 20%. وإذا تصاعدت حدة الحظر، فقد ترتفع الأسعار بأكثر من 40%.

رابعاً- التوصيات وشروط الخروج من الأزمة

من المؤكد أن انتشار هذا الفيروس القاتل، بهذه السرعة، ودون تمييز، لم يدع أي مجال للشك في فداحة الخطر الذي يشكله. ولم يعد إنجاز الأمور إفرادياً خيارا مقبولاً، فالبلدان التي ستظل مندمجة في الاقتصاد العالمي، هي التي ستكون في وضع أفضل لتقديم استجابة فعّالة في الأمد القصير، والتعافي بوتيرة أسرع على الأمد المتوسط. وسنخرج من الأزمة أكثر قوة لو كنا نعمل معا جميعا مع تركيز واضح على المستقبل.

ويتعين اتباع نهج عالمي منظم، يشدد على التعاون الدولي وعلى اتباع نظام تجاري منفتح وقائم على القواعد، لضمان المواجهة الفعّالة والناجحة لمعدلات العدوى المتصاعدة، واتساع دائرة المعاناة الاقتصادية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ولهذا السبب، على الدول الغنيّة والمتقدّمة اتخاذ إجراءات فورية ملموسة، مع دفع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ إجراءات موازية، تتمثل في الآتي:

1) الامتناع عن فرض قيود تصدير جديدة على المستلزمات الطبية الحيوية، أو الأغذية، أو المنتجات الرئيسية الأخرى، وضبطها.

2) إلغاء أو تخفيض الرسوم، والحواجز غير الضرورية، المفروضة على واردات المنتجات اللازمة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، والأغذية، والسلع الأساسية الأخرى.

3) ضمان عبور المنتجات الحيوية الحدود بسلام.

4) تيسير سبل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال والتمويل التجاري.

5) اتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بتبديد خطر النقص في المنتجات الحيوية.

عربياً، أكّد خبراء اقتصاديون أن نجاح دول المنطقة العربيّة في دخول مرحلة ما بعد «كورونا» سيتطلب من هذه الدول تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بشكل أعمق في ما بينها خصوصاً على صعيد التجارة البينية والخدمات، وتجاوز الخلافات السياسية، مشيرين إلى أنه سيكون هناك اقتصاد عالمي من نوع جديد في مرحلة ما بعد "كورونا".

كما شدّد هؤلاء الخبراء على أن صياغة استراتيجية جديدة، تقوم على مصالح ومنافع متبادلة بين دول المنطقة لم يعد موضوعاً عاطفياً بقدر ما هو ضرورة حيوية وأساسية، للعبور نحو الحقبة الجديدة من النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وقد قال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، أنّ إزالة الضبابية أمام اقتصادات المنطقة وتكيفها بمرحلة ما بعد «كورونا» يتطلب من الحكومات العمل على المحاور التالية:

1) المحور الصحي الإنساني أي دعم البنية التحتية الصحية لتأمين حياة المواطنين وضمان قدرتهم على التنقل من بلد إلى آخر.

2) العمل على خلق شبكة اجتماعية اقتصادية جديدة وعميقة تعالج مشاكل بنيوية لا تزال قائمة.

3) العمل على رسم سياسات اجتماعية ودعم دور الشباب في تنشيط الاقتصاد.

4) استشراف المرحلة المقبلة على صعيد كيف سيكون الاقتصاد العالمي ما بعد "كورونا».

وأضاف أزعور أنّه سوف يكون هناك اقتصاد عالمي في مرحلة ما بعد "كورونا" ولكن من نوع جديد، يتغير فيها الاقتصاد من منظومة شاملة إلى منظومة فيها دور إقليمي أكبر بالإضافة إلى استنباط قدرة اقتصادية جديدة، من خلال قطاعات كانت موجودة سابقاً يمكن تعزيزها مثل الزراعة. فنحن في مرحلة تتطلب التكيف

السريع وتمكين مجتمعاتنا من خلال التكنولوجيا والتعليم.

كما أكد الدكتور إبراهيم سيف، المدير التنفيذي لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، إلى أنّ مرحلة ما بعد أزمة "كورونا" تستلزم ضرورة تعزيز التجارة البينية بين دول المنطقة ووضع سياسات مالية واستثمارية تضع البعد الإقليمي في صميم أهدافها. ولفت إلى ضرورة إعادة النظر في المسلمات الاقتصادية مثل التنافسية والحماية، والتعامل مع سلاسل التزويد البعيدة مثل الصين. مضيفا أنّ التعاون الإقليمي لم يعد موضوعاً عاطفياً بقدر ما هو مصالح ومنافع متبادلة، فأزمة "كورونا" برهنت على ارتباط مقدرات واقتصادات المنطقة ليس في موضوع التكامل التجاري فحسب بل الصناعي كذلك، لأنه لم يعد بالإمكان أن تواجه الدول أزمة مثل "كورونا" بشكل منعزل.

وبالتالي، لم يعد التعاون لمساعدة تلك البلدان على الحد من الضرر أمراً تفرضه القيم الأخلاقية وحسب – ولكنه في صالح العالم كذلك. وذلك لأن خيارات السياسات التي سنتخذها اليوم ستخلف آثاراً دائمة على قدرة البلدان النامية على التصدي للأزمة الصحية والاقتصادية. فالغالبية العظمى من البلدان تتخذ سياسات من شأنها أن تؤدي إلى تقليص القدرة على الحصول على المستلزمات الطبية وزعزعة استقرار أسواق الأغذية. وقد علّمنا التاريخ أن تلك السياسات ليست عديمة الفاعلية وحسب، ولكنها تفسد من حيث تريد أن تصلح. فمن الأكثر حصافة اعتماد نهج منظّم لتعزيز الإنتاج وتلبية احتياجات الفئات الأشد معاناة والأولى بالرعاية.

السؤال هنا، هل تستطيع الدول العربية التعلم من درس كورونا وإعادة الاعتبار للمنتج الزراعي والغذائي والصحي المحلي؟ إذ تشكل أزمة كورونا فرصة لدى الحكومات العربيّة لإعادة إحياء إنتاجها محليا إلى جانب منتجات طبية وضرورية أخرى. وهنا يمكن أيضا البناء على تجارب مصر وسوريا وتونس ودول الخليج، وهي تجارب ناجحة في زراعة التمور والزيتون والصبار والحبوب وإنتاج الأدوية. هذه التجارب يمكن الاستفادة منها في زراعة البقوليات والنباتات الطبية والزيتية والصناعية على أساس استغلال الأراضي الزراعية التي هجرها أصحابها بحثا عن العمل في المدن الكبرى والعيش على أطرافها في أحياء عشوائية تفتقد لأبسط مقومات الحياة الصحية. أما الدعم الحكومي المالي والمادي اللازم لذلك ولقوة العمل الشابة في الأرياف فهو أقل بكثير من تكلفة أية أزمة كالتي نشهدها حاليا بسبب كورونا.

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

A big Business starts with Networking
Your step forward starts with **Ghorfa**

Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49

حنفي: نحن اليوم أمام سباق محموم حول دور المرافئ في المنطقة

أكد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي أن مشاريع غرفة طرابلس والشمال تنطوي على رؤية للرئيس توفيق دبوسي لطالما تناولنا مختلف جوانبها معه، وهي مشروعات ترتكز على أساسيات استراتيجية ولوجستية تحتضن العديد من المشروعات ذات القيمة المضافة التي تجعل من طرابلس محوراً جاذباً، وهي وليدة ابتكارات غرفة طرابلس المنتسبة الى اتحاد الغرف اللبنانية الذي بدوره عضوا بارزا في اتحاد الغرف العربية الذي يعد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي.

كلام حنفي جاء خلال إطلاق شراكة بين رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال توفيق دبوسي ومدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" مازن سويد، ترتكز على تبني "إيدال" لمبادرة غرفة طرابلس القائمة على المشروع الإستثماري المتمثل بالمنظومة الاقتصادية الوطنية اللبنانية من طرابلس الكبرى الذي يتمتع بأهمية إقليمية على ضوء إعادة بناء مرفأ بيروت والتكامل الممكن بين المرفئين وكذلك لدراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة إهراءات في مرفأ طرابلس لتعزيز الأمن الغذائي وبالتالي التسويق المستقبلي للمشروعين.

واعتبر حنفي أن هذا المشروع الضخم يجعل من مرفأ طرابلس محوراً ومقصداً لعمليات الحاويات واستقبال السفن العملاقة وذلك بحكم الظهير الكبير للمرفأ، وتهدف الى تطويره وتحديثه وربطه بحركتي النقل البحري والبري إضافة الى مشروع الصوامع (الإهراءات) الذي يحقق الأمن الغذائي ليس للبنان وحسب وإنما للمنطقة بكاملها وعلى نطاق الخارطة الاقتصادية العالمية، لأنها ستكون محور سلسلة إمدادات عالمية وهذا ما يحقق التكامل في المنظومة الاقتصادية ومشروعات أخرى يطلق عليها النقل المتعدد الوسائط، وهو مشروع نحتاج اليه ليس على المستوى الوطني، وإنما على مستوى المنطقة العربية. وقال: "نحن نتطلع الى ان يبصر هذا المشروع النور في أقرب وقت ممكن لما له من فوائد ضخمة خاصة بعد الأزمة الحالية القائمة".

وأكد أن "هذا المشروع الضخم في حال تم تنفيذه، سيجعل من مرفأ طرابلس مرتكز أساسي بين المرافئ العربية، خصوصا وأنه في ظل المتغيرات السياسية والاستراتيجية في المنطقة حيث نشهد تحولات في التحالفات والتوازنات، هناك من يسعى الى أن تكون مرافئه بمثابة hub في المنطقة، وبالتالي المطلوب اليوم عدم اضاعة الفرصة في ظل هذا السباق المحموم".

دبوسي

وكان تحدث رئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي فأشار الى الحجم والقدرات الخدماتية التي توفرها حالياً المرافئ البحرية في لبنان وسوريا مجتمعةً، لافتا الى أنها لا تستطيع تقديم خدمات إلا لمليونين ونصف المليون من الحاويات، في حين أن المنطقة تحتاج الى حركة 60 مليون حاوية، لذلك، نحتاج الى أن يكون مرفأ طرابلس مقصداً مركزياً جاذباً، وهذا ما دفعنا الى القيام بدراسة شاملة للشواطئ البحرية الممتدة من الناقورة حتى أقاصي الحدود الشمالية مع سوريا لنجد أنّ الموقع الطبيعي لمشروع منظومة لبنان الاقتصادية المتكاملة هو في طرابلس الكبرى، وهي تتواجد في اراض مملوكة من الدولة اللبنانية وغير معتدى عليها وتمتد من البترون حتّى أقاصي عكار.

سويد

من جهته، اعتبر رئيس مجلس إدارة ومدير عام "إيدال" الدكتور مازن سويد أن المنظومة الاقتصادية المتكاملة تنطوي على دراسة ضخمة وهي أول دراسة بهذا الحجم تأتي من جانب القطاع الخاص، مؤكدا أننا أمام مبادرة ترتكز على رؤية يجب أن نضعها في إطارها العملاني لا سيما أن هدفنا الرئيسي هو جذب المستثمرين وتوفير العديد من فرص العمل وهي حاجة لبنانية وعربية ودولية تلبي المصالح المشتركة خصوصاً أننا نشهد في المرحلة الراهنة تهافتا كبيرا على بناء شراكات رائدة نضع من خلالها طرابلس ومشاريعها الكبرى على خارطة الاستقطاب الإستثماري الدولي.

أبو زكي

بدوره أثنى رئيس مجموعة الاقتصاد والاعمال رؤوف أبو زكي على المنظومة، مؤكدا أن هذه المشاريع الاستثمارية بالرغم من كونها إقليمية ودولية فهي لبنانية بامتياز وعلى اتحاد غرفنا اللبنانية تبني كل تلك المشاريع لأننا نرى فيها مشاريع رائدة. ونحن نقف دائماً الى جانب الرئيس دبوسي في مشاريعه الوطنية الإنقاذية التي يطلقها من طرابلس الكبرى.

إنعاش الاقتصاد العالمي

من جهة أخرى أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "جائحة كورونا أدت إلى انخفاض معدلات النمو بشكل كبير في كافة دول العالم، ولا سيّما في الدول العربية التي ستواجه انكماشا اقتصاديا بنسبة 4.2 في المئة على أقل تقدير، ومن الممكن أن يكون الركود أعمق إذا استمر تفشي الوباء".

وأوضح حنفي أنّ "التقديرات الأولية تشير إلى أن المنطقة العربية قد تخسر 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، كما قد يرتفع معدل البطالة في المنطقة بما لا يقل عن 1.7 مليون وظيفة في عام 2020".

كلام حنفي جاء خلال مشاركته في حلقة النقاش التي عقدت خلال مؤتمر الأعمال الافتراضي الاستثنائي المشترك بعنوان: "إنعاش الاقتصاد العالمي من خلال فتح الأسواق وتعزيز التعاون"، والذي جرى بتاريخ 28-9-2020 بتنظيم مشترك بين غرفة التجارة الدولية، والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، وذلك بمشاركة رسمية واقتصادية واسعة من كافة أنحاء العالم.

وأكّد حنفي أنّ "الشركات في جميع أنحاء المنطقة سجّلت بالفعل هذا العام خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت 420 مليار دولار أمريكي، حيث تعادل خسارة الثروة الناتجة عن ذلك 8 في المئة من إجمالي ثروة المنطقة"، لافتا إلى أنّ "القطاعات الأكثر تأثّرا بهذا الواقع هي السفر والسياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة".

وقال: "يدرك اتحاد الغرف العربية وأعضائه من الغرف العربية جيداً أن المفتاح الرئيسي للإنعاش هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبالفعل قامت العديد من الغرف العربية بتعديل أنشطتها للاستجابة لتحديات الوباء، وقد قامت العديد من اتحادات الغرف العربية برقمنة خدماتها، لكن لا شك هناك فوارق واسعة بين الدول العربية من حيث القدرة الرقمية والابتكار والبنية التحتية، حيث يتفاوت ترتيبهم لمؤشر الابتكار لعام 2019 بشكل كبير بين المرتبة 36 (الإمارات العربية المتحدة) و129 (اليمن) من بين 130 دولة في العالم".

وشدد على أنّ "الشركات تحتاج إلى العمل في بيئة عمل تكنولوجية جديدة، حيث الابتكار والتكيف عنصران أساسيان"، لافتا إلى "ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، لأنه قد يكون الأكثر استدامة، الأمر الذي يتطلّب من معظم الشركات سواء في المنطقة العربية أو حول العالم، إلى تغيير نماذج أعمالها وأساليب التعاون".

حنفي: للالتحاق بالثورة الزراعية الرابعة عبر تطوير تكنولوجيات الابتكار الرقمي

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، أنّ "المفتاح الرئيسي للأمن الغذائي المستدام هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، لافتا إلى أنّ "الكثير من الغرف العربية قد عدّلت نشاطها للتجاوب مع تحديات الجائحة، وتقوم بدعم مبادرات دولها، ورقمنة خدماتها، وتنظيم الورش عن بعد، وتقديم خدمات جديدة وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

كلام حنفي جاء خلال مشاركته في يوم الزراعة العربي الذي عقد هذا العام بعنوان: "ازدهار الريف ضرورة لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل جائحة كورونا"، وذلك بتنظيم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وأوضح حنفي أنّ اتحاد الغرف العربية أولى منذ البداية موضوع تداعيات فيروس "كوفيد19-" أهمية خاصة، سواء بالتواصل مع الدول العالمية الرئيسية الموردة للسلع الغذائية، أم بالمشاركة الفاعلة في الفريق العربي لسلامة الغذاء، أم إصدار الدراسات والبحوث الاستباقية والاستشرافية والإرشادية"، معتبرا أنّ "العالم ومعه العالم العربي، نجوا من أزمة غذاء حادة كانت محتملة بسبب تداعيات فيروس كوفيد19-، وإن كانت الأسعار قد شهدت زيادة محلية بسبب الإقبال الهستيري على مشتريات الغذاء في الفترة الأولى للجائحة، ولكن هناك أزمة معيشية تدعو للقلق الشديد".

ولفت إلى أنّ "الدول العربية عززت من مخزوناتها الاستراتيجية التي تتراوح بين 3 و12 شهرا"، موضحا أنّ "جميع الدول العربية تعتبر مستوردة صافية للغذاء، وأي ارتفاع في الأسعار يمكن أن يحدث زلزالا اجتماعيا مثلما حدث مطلع العقد الحالي"، مؤكدا أنّ "المنطقة العربية تنفق حوالي 110 مليارات دولار على واردات المواد الغذائية، أي ما يعادل تقريباً 4% من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك هناك فجوة تقنية كبيرة وغلبة النظم التقليدية في الزراعة والتصنيع، فضلا عن ضعف الاستثمار في الزراعة، حيث نصيب المشروعات الزراعية يقل عن 5% من إجمالي الاستثمارات القطاعية".

وقال: "تقدّر الفجوة من السلع الغذائية الأساسية بنحو 32 مليار دولار، يتركز معظمها في محاصيل الحبوب (وخصوصا القمح) التي تشكل نحو 50% من الفجوة، تليها محاصيل الزيوت النباتية والسكر، ومن ناحية مختلفة، فإنّ الهدر في الغذاء مرتفع للغاية ويصل لنحو ثلث المتاح من السلع والمنتجات الغذائية، بما يعنى خسارة بنحو 60 مليار دولار سنويا. كذلك لدينا مشكلة أساسية في هدر المياه على الرغم من ندرتها، حيث معظم الهدر يذهب إلى الزراعة التي تستهلك أكثر من 85% من المياه العذبة المتاحة".

واعتبر حنفي أنّه "لا يمكن للاتجاهات الحالية للنظم الزراعية والريفية أن تستمر، ومن شأن ذلك أن يفاقم المشكلات والتحديات المتصلة بالأمن الغذائي وبتدهور الموارد الطبيعية الشحيحة أصلا، ولأجل ذلك علينا الالتحاق قدما بالثورة الزراعية الرابعة، وما تنطوي عليه من تطوير لتكنولوجيات الابتكار الرقمي واعتمادها وتعزيز الاستثمار فيها".

ورأى أنّ "الزراعة الرقمية لا تقتصر فقط على تحسين الممارسات الزراعية ومعيشة الأرياف، بل هي ترتبط أيضا بسلاسل القيمة للنظم الزراعي الغذائي بكامله، من تزويد المدخلات، إلى إنتاج المحاصيل، وعمليات التوزيع والتجهيز والبيع، وصولا إلى تحسين خدمة المستهلك النهائي. وتشمل الحلول الرقمية القائمة على شبكات التواصل والتطبيقات الجوالة، وبالاستشعار عن بعد، والبيانات الكبرى والتحليل السحابي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والإنسان الآلي والدرونز والأتمتة الذكية، وغيرها الكثير".

وشدد على "أهمية رقمنة المعرفة في مجال الإرشاد الزراعي نظرا لكونها تشكل الخطوة الأولى الحاسمة لإطلاق عجلة التحول والتنمية في الأرياف"، مؤكّدا على "أهمية بقاء التجارة حرة وتلافي إجراءات الحماية، فليس هناك أية دولة في العالم تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاجه من الغذاء، لذلك فإنّ الاعتماد المتبادل والتنوع يبقى الضمانة الأبقى والأكثر فعالية للأمن الغذائي".

إطلاق الدليل التعريفي للاقتصاد الرقمي:
التحول للرقمنة لإرساء نموذج تنموي قائم على الابتكار

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "جائحة كورونا قلبت الاقتصاد العالمي رأسا على عقب وأحدثت اضطرابات اقتصادية هائلة عبر سلسلة من الصدمات المتزامنة"، معتبرا أنّ "الانعكاسات الأشد ستكون على قطاعات الخدمات والتجارة، وهي القطاعات التي توظف العدد الأكبر من القوى العاملة في القطاع الخاص".

كلام حنفي جاء خلال إطلاق الدليل التعريفي للاقتصاد الرقمي في مركز دبي المالي، والذي تمّ إعداده من جانب اتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية والتحالف العالمي للخدمات اللوجستية الفعالية (GCEL) والشبكة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ونوّه حنفي بالتعاون القائم بين اتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية، عبر الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين والتي تصبّ في خدمة أهداف العمل العربي المشترك، لافتا إلى الدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية سواء قبل جائحة كورونا أو خلالها وما بعدها، معتبرا أنّ "اتحاد الغرف العربية يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي الذي يساهم بنسبة 75% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، ويستوعب حوالي 75% من المواطنين العرب في قوة العمل".

واعتبر حنفي أنّ "أصعب المهام تتمثّل في التعامل مع تأثير وباء كورونا على قطاع سوق رأس المال والقطاع المصرفي والاقتصاد ككل"، لافتا إلى "دور التكنولوجيا في زمن كورونا، حيث ساعدت التكنولوجيا في تعزيز دور المودعين في الأسواق المالية، واستمرارية التبادل على الرغم من الصعوبات المرتبطة بأزمة كورونا على الأقل من منظور العمليات".

ولفت إلى أنّ "الاقتصاد الرقمي يجب أن يشتمل على آلية تصنيف عالمية تمكّن جميع المستخدمين من إجراء تقييم موضوعي لمخاطر الأداء عند اتخاذ قرارات العمل"، معتبرا أنّ "المرحلة ليست مرحلة تحقيق أرباح للقطاع الخاص، بل هي مرحلة المحافظة على البقاء والاستمرار من خلال أدوات الثورة الرقمية الجديدة"، مشددا على أنّ "الأزمة على حدتها، توفر فرصة لأجندة إصلاح شامل لمعالجة المشكلات الهيكلية عبر التحول المدروس إلى الرقمنة بهدف بناء نموذج تنموي جديد قائم على الابتكار الصناعي في الإنتاج والاستهلاك والمشاركة في سلاسل الإمداد الإقليمية والتنويع الاقتصادي".

وأوضح أنّه "على الرغم من الانتشار الواسع للإنترنت في العالم العربي، فهناك فجوة كبيرة لاستخدامها بشكل فعال في مجال التجارة والأعمال، كما أنّ هناك تفاوت كبير في كفاءة البنى التشريعية للتجارة الإلكترونية بين الدول العربية، حيث عدد قليل فقط منها، حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال"، مؤكّدا أنّه "لا يزال هناك الكثير من المتطلبات وأهمها البنى التحتية الرقمية بما فيه التكنولوجيا المالية (fintech) والدفع والتوقيع الإلكتروني".

وإذ أكد أن النقل يشكل مكونا أساسياً في عملية التجارة سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي، رأى أن قطار التجارة الإلكترونية يسير على محركين أساسيين، المحرك الاول وهو المعاملات وطرق الدفع، أما المحرك الثاني وهو طرق الشحن (البر، البحر، الجو)، وهما امران ما يزالان بعيدين عن واقع الرقمنة في عالمنا العربي. مشددا على أن التجارة عن طريق النقل البحري تعتبر الوسيلة الاساسية في عملية التبادل التجاري ونقل البضائع، حيث 85 في المئة من المعاملات التجارية تتم عبر وسائط النقل البحري.

ورأى أنّ المشكلة الاساسية في العالم العربي تكمن في ان النقل البحري العربي لا يستحوذ سوى على نسبة قليلة جدا من التجارة العربية البينية، وهذا امر مستغرب حيث تعتمد كافة الدول على النقل البحري في تجارتها العالمية، موضحا أن الكثير من البلدان العربية ما تزال لديها تحفظات بالنسبة للتجارة الإلكترونية، وهذه المخاوف هي التي أدت الى عدم تطور واقع هذه التجارة في عالمنا العربي. ودعا البلدان العربية الى ازالة المخاوف على هذا الصعيد، لان الخوف غالبا ما يكون معيارا للتراجع، ففيما العالم يتقدم نحن أيضا يجب ان نتقدم ونواكب التطور، لان البلدان التي حققت التطور على صعيد النقل البحري او البري او الجوي هي تلك البلدان التي ازالت العوائق التي غالبا ما تقف في طريق التقدم. معتبرا أن التخلص من الخوف يحتاج الى سن القوانين والتشريعات التي تصب في خدمة مصلحة بلداننا العربية وتطورها.

مشاركة رسمية بارزة في المنتدى الاقتصادي العربي – البرازيلي "المستقبل الآن" دعوة لبناء شراكات استراتيجية تواكب المتغيرات: للتحوّل نحو الرقمنة

افتتح رئيس جمهوريّة البرازيل جايير بولسونارو فعاليّات المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي "المستقبل الآن"، الذي عقد افتراضيا وتنظّمه الغرفة التجارية العربية – البرازيلية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية، وقد حظي المنتدى بحضور أكثر من 3 آلاف مشارك، إضافة إلى مشاركة رسمية واقتصادية بارزة من الجانبين العربي والبرازيلي، يتقدّمهم وزير الاقتصاد البرازيلي باولو غيديس، وزير خارجية البحرين عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير الدولة الإماراتي أحمد علي الصايغ، وزير الخارجية والتعاون الدولي المغربي ناصر بوريطة، الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، ورئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية روبنز حنون، وأمين عام الغرفة العربية – البرازيلية تامر منصور.

واستمر الحدث الافتراضي بدءا من الاثنين 19 تشرين الأول (أكتوبر) حتى يوم الخميس 22 أكتوبر (تشرين الأول)، حيث اختتم بجلسة عامة شارك فيها نائب الرئيس البرازيلي هاميلتون موراو، السناتور ورئيس المجموعة البرلمانية البرازيلية – العربية جان بول براتس، وزير اقتصاد دولة فلسطين خالد العسيلي، إضافة إلى مساعد الأمين العام للجامعة العربية ورئيس مكتب الأمين العام حسام زكي.

الجلسة الافتتاحية

أكد الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو خلال كلمته في جلسة الافتتاح، أنّ "العلاقة اليوم بين البرازيل والدول العربية تمر بأفضل حالاتها على الإطلاق"، لافتا إلى أنّ "التقارب في المجال السياسي سمح لنا بإيجاد فرص جديدة للتعاون في قطاعات استراتيجية، كقطاع العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، والطاقة"، مشيرا إلى "إعلان حكومة المملكة العربية السعودية، نيّتها باستثمار 10 مليارات دولار

أمريكي في الصناديق الحكومية البرازيلية. كما أنّ دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت لديها استثمارات في البرازيل حيث تتراوح قيمة هذه الاستثمارات، التي تمت بشكل فردي، بين 4 و5 مليار دولار. وأنا على ثقة بأننا سنقوم بمضاعفة هذه الأرقام. وفي الجانب الآخر، فإن حوالي 30 شركة برازيلية لها مكاتب تجارية ووحدات إنتاجية في منطقة الشرق الأوسط".

وشدّد على إجراء محادثات تبحث في إقامة شراكات عربية مع البرازيل في مجال التجارة والاستثمارات، موضحا أنّه "حتى في زمن الوباء، تمت مضاعفة الاجتماعات الافتراضية، ما يؤكد على الاهتمام المتبادل لتعزيز أواصر العلاقات"، معبّرا عن إيمانه بإمكانية الاستفادة من البنية التحتية لبلدان الخليج العربي من أجل تنويع وتوسيع نطاق دخول المنتجات البرازيلية إلى الأسواق الآسيوية. لافتا إلى أنّه "على الرغم من القيود التي فرضتها تداعيات فيروس كورونا، نكاد نقترب من الوصول إلى نفس قيمة الصادرات التي تحققت خلال كامل العام الماضي 2019، والتي بلغت حينها 4.9 مليار دولار"، مؤكّدا أنّه "بإمكان العرب الاعتماد والاتكال على الشراكة مع البرازيل في مجال الأمن الغذائي وتوريد المنتجات الحلال، تلك المنتجات المصنوعة على حسب الشريعة والقواعد الإسلامية".

وقال: "تحتل مصر المرتبة الأولى لوجهة الصادرات البرازيلية إلى القارة الأفريقية، وهي ثاني أكبر مشتري عربي للبضائع البرازيلية، ولديها اتفاقية تجارة حرة مع ميركوسور منذ العام 2017. كما أنّ المغرب التي نعيش معها اليوم حالة تقارب سياسي استثنائي، هي بالنسبة لنا شريك استراتيجي في المجال الزراعي لكونها موردّ أساسي للأسمدة. كذلك تعدّ الجزائر موردّ أساسي من القارة الأفريقية للبرازيل، وثالث أكبر وجهة للصادرات البرازيلية، مسبوقة بمصر وجنوب أفريقيا.

وختم: نشيد بالأدوار التي قام بها المهاجرون العرب في تشكيل بنية المجتمع البرازيلي، ومن هذا المنطلق نحن جاهزون لإنشاء جبهات حوار وتعاون جديدة، تهدف لوضع أطر تنظيمية قادرة على الارتقاء بالاستمارات البرازيلية العربية إلى مستويات أعلى مما هي عليه الآن، ولأجل ذلك كونوا على ثقة بأن حكومتنا تعمل، ومستعدة للعمل في أي وقت من أجل تقوية العلاقات البرازيلية مع الدول العربية".

حنون

من جانبه أشار رئيس الغرفة العربية – البرازيلية روبنز حنّون، إلى أنّ "الدول العربية تسعى لأن تصبح، وهي تتحوّل فعلاً لتكون مرجعية عالمية في التكنولوجيا، والحفاظ على البيئة والانتاج المستدام. والبرازيل بدورها، سيكون لها دور بارز أكثر في الأمن الغذائي للشعوب العربية"، لافتا إلى أنّ "هناك الكثير من الإمكانات لإنشاء وتوسيع التحالفات"، موضحا أنّه "نظراً للظروف الراهنة، فإن الدول العربية ليست منتجة رئيسية للغذاء وتعتمد الى حد كبير على الواردات الغذائية، والبرازيل تعدّ موردّ مهم للعرب في هذا المجال، من هنا فإنّ قوّة العلاقات الثنائية بين البرازيل والدول العربية هائلة، ولا يزال هناك الكثير من العمل لتحقيق المزيد من التقدّم في هذا الإطار".

وأكد أنّ "البرازيل والدول العربية عرفت كيفية تنفيذ مجموعة من الإجراءات في المجالات الاقتصادية، والتجارية والثقافية التي سمحت ببناء هذا المستقبل"، لافتا إلى أنّ "جائحة كورونا غيّرت حياة الناس والشركات والحكومات من نواح كثيرة، ولأجل ذلك كان على العالم إعادة اختراع وإنتاج نفسه، ونحن في الغرفة العربية – البرازيلية دخلنا في عالم الثورة الرقمية لمواكبة المتغيّرات الحاصلة، وهذا يظهر جليّا من خلال وقائع هذا المنتدى الرقمي".

وقال: "يحافظ البرازيليون والعرب على علاقة ثنائية مميّزة، وهي مثال يُحتذى به في العالم، وبالتالي لا توجد حواجز وصعوبات لا يمكن معالجتها أو حلّها، حيث أنّ اقتصاداتنا متكاملة، وهذا يشكل أكثر من سبب كاف لإقامة شراكات أكثر اتساقاً وصلابة على المديين المنظور وفي المستقبل".

الزياني

وألقى وزير خارجية البحرين الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، كلمة أكد فيها أنّ "جائحة كوفيد19-غيّرت الكثير من المفاهيم والمعتقدات، وتركت تأثيرات عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأكدت أن العالم فعلا قرية صغيرة، إلا أن التأثير الاقتصادي للجائحة، والتدابير غير العادية التي اتخذتها كافة دول العالم لاحتواء الفيروس والقضاء عليه للمحافظة على صحة الناس وسلامتهم، سوف يكون ملموساً لسنوات عديدة قادمة".

وأشار إلى أنّ "هذه الجائحة عززت الحقيقة الثابتة لدينا والتي تؤكد لنا جميعا أنّ التعاون الدولي الحقيقي والمشاركة الفاعلة هما الطريق الوحيدة والأفضل لتحقيق الازدهار الدائم في العالم أجمع"، مؤكدًا أنّه "على العالم أن يدرك أنّ الازدهار المشترك القائم على المصلحة المشتركة والاعتماد المتبادل هو الركيزة الأكثر ديمومة للسلام والأمن والاستقرار، فبينما تسعى دول العالم إلى أن تتجاوز تداعيات هذه الجائحة الخطيرة، فإن التعاون التجاري والاقتصادي يكتسب أهمية استراتيجية تتجاوز بكثير أي صفقة فردية أو قطاع محدد، حيث أنّ هذا التعاون سيكون المحرك الأساسي والدافع للانتعاش العالمي المنشود، وبناء إطار من النماء والثقة يضمن أن يكون لبلداننا وشعوبها مستقبل مشرق من الفرص والأمل".

وأكد بأنّ الشركات العربية والبرازيلية ستكون في طليعة الراغبين والحريصين على اغتنام الفرص التي تتيحها أجواء السلم والاستقرار، مشيراً إلى دعم مملكة البحرين الكامل لهذا التوجه الذي من شأنه أن يعزز التعاون الدولي في مواجهة مختلف التحديات العالمية بما فيها جائحة كوفيد 19، معتبرا أنّه "على الرغم من صعوبة الأوضاع التي تواجه دول العالم حاليا بسبب تداعيات جائحة كوفيد- 19، إلا أننا على قناعة أكثر من أي وقت مضى بأن هذه الأزمة الصحية الطارئة ينبغي أن تدفعنا إلى البحث عن سبل زيادة التواصل وبناء شبكات أقوى للتعاون وإتاحة المزيد من الفرص بين رواد الأعمال والشركات والقطاع الخاص".

أبو الغيط

بدوره أكد أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، اعلى عمق وقوة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والبرازيل والتي توطدت في العقدين الأخيرين، معتبرا أنّه "على الرغم من تغير الحكومات والتوجهات، فإن العلاقات القائمة بين الدول العربية والبرازيل تظل قائمة على تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والأواصر الأخرى التي تربط بين الشعوب"، لافتا إلى أنّ "جامعة الدول العربية تؤيد وتدعم بقوة تعزيز التعاون القائم مع البرازيل باعتبارها قوة اقتصادية ذات وزن في مجموعة العشرين"، مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والبرازيل لعام 2019 وصل إلى 12.2 مليار دولار، بما يجعل الدول العربية مجتمعة ثالث أهم شريك تجاري للبرازيل – بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

ونوه بالدور المهم الذي تلعبه غرفة التجارة العربية البرازيلية كجسر للتواصل بين كتلتين اقتصاديتين كبيرتين وواعدتين، مشيرا إلى أنّ الغرفة التجارية العربية البرازيلية حافظت على مدار عقود على علاقات تجارية مهمة بين الدول العربية والبرازيل، واستطاعت الحفاظ على تلك العلاقات، مشددا على حرص جامعة الدول العربية على التواصل مع الآخر وبالذات الدول الصديقة، معتبرا أنّ "المرحلة القادمة ستشهد تقلبات اقتصادية نلمسها جميعاً، وتباطؤاً في النمو ستكون له آثاره على الاقتصاد الدولي، وهو ما يمثل دافعاً إضافياً لاغتنام الفرص التي يتيحها هذا المنتدى الاقتصادي من أجل فتح آفاق استثمارية غير تقليدية أمام كل من الاقتصادات العربية والاقتصاد البرازيلي".

أضاف: "هناك فرصاً أمام الاقتصادات الناشئة لتعزز من حيويتها وحضورها على المشهد الاقتصادي العالمي، خاصة بالنسبة للمجتمعات الشابة العامرة بالإمكانيات البشرية ورؤوس الأموال كما هو الحال في العالم العربي والبرازيل. وعلى هذا الصعيد من المهم دراسة مكامن الضعف في المنظومة الاقتصادية

الدولية وهيكل التجارة الدولي، والتي كشفت عنها جائحة كورونا وتبعاتها، وقد يكون تحقيق شراكة استراتيجية في مجال الأمن الغذائي، من الموضوعات التي تستحق اهتماماً متجدداً. كما أنّ هناك بالطبع موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بسبل إدارة التجارة في أوقات الأزمات، ودور التكنولوجيا، وكيفية تعزيز أمان سلاسل الإمداد في أوقات الأزمة، وجميعها موضوعاتٌ ستحظى بمناقشة مطولة ومثمرة خلال جلسات المنتدى".

حنفي

من ناحيته نوّه الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، بالدور الذي تلعبه الغرفة التجارية العربية البرازيلية، على صعيد تحقيق التقارب وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي – البرازيلي، مثمّنا مشاركة رئيس جمهورية البرازيل جايير بولسونارو في فعاليات المنتدى وإلقائه كلمة في الجلسة الافتتاحية الأمر الذي يدل على مدى حرص القيادة البرازيلية على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين العربي والبرازيلي.

ورأى حنفي أنّ "هناك مجالاً لتوسيع وزيادة الصادرات البرازيلية العربية، الأمر الذي يؤكّد الحاجة إلى ممر ملاحي مباشر يربط بين تلك الأجزاء من العالم"، لافتا إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع شركائه في البرازيل ولا سيّما الغرفة العربية – البرازيلية، لن يتوقفا عن العمل على بناء علاقات شراكة استراتيجية بين العرب والبرازيليين".

وقال: "الصادرات من البرازيل إلى الدول العربية تنحصر تاريخياً بموضوع الغذاء، ولكن بالنظر إلى الإمكانات الموجودة هناك مجال كبير لتنمية التجارة وتنويعها".

واعتبر أنّ "وجود ممر ملاحي مباشر بين البرازيل والدول العربية أمر بالغ الأهمية لتوسيع الأعمال التجارية، حيث أنّ هذا المسار سيربط موانئ مختلفة، بما في ذلك واحد في طنجة بالمغرب وآخر في موقع قد يكون في الخليج".

وختم: "يعتبر ممر الشحن المباشر مشروع لوجستي رئيسي لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة العربية البرازيلية، ونحن على وشك اتخاذ قرار استراتيجي بشأن الموانئ في هذا المسار القادم، والتي ستشمل محطات توقف في المغرب والخليج. من هنا يجب أن نعمل للوصول إلى تلك الأسواق، ولا يمكننا مطلقًا الاكتفاء ببساطة بالصادرات والواردات كما هي الآن، إذ لا بدّ من توسيع آفاقنا، ويمكن للشراكة الاستراتيجية أن تعزز العلاقات الاقتصادية بشكل كبير، وتضيف قيمة عبر قطاعات متعددة. حيث من خلال العمل معًا على هذا المشروع الحيوي، يمكننا دعم الموردين الصغار بنظام نقل مباشر سيكون مفيدًا للجميع".

الصايغ

أما وزير الدولة الاماراتي أحمد علي الصايغ، فأشار إلى أنّه "ما من شك في أن العالم العربي لديه روابط قوية مع البرازيل، وعلى هذا الصعيد تواصل الإمارات العمل على تحسين العلاقة مع البرازيل والتي تقوم على الاحترام المطلق".

وقال: "البرازيل كانت الشريك الأكبر لدولة الإمارات العربية المتحدة في أمريكا الجنوبية في عام 2019، وهناك إمكانية لتوسيع الأعمال التجارية بشكل كبير، حيث يوجد العديد من البرازيليين يعيشون في الإمارات العربية المتحدة، وقد أظهرت رحلة الرئيس جاير بولسونارو إلى البلاد في عام 2019 أن البلدين يحافظان على علاقات قوية وشاملة يدعمها الاحترام والثقة المتبادلان".

وشدد على أنّ "الإمارات تعدّ بوابة مهمّة إلى الخليج، مع وجود خطط لتصبح أكثر من ذلك، ومن الواضح أن البرازيل والعالم العربي لديهما أساس متين لتطوير علاقاتهما، حيث يمكننا مساعدة بعضنا البعض لنصل إلى ما نصبو إليه".

بوريطة

وناقش وزير الخارجية والتعاون الدولي المغربي ناصر بوريطة الشراكات الدولية وتعزيز علاقات المغرب الممتازة مع الحكومة البرازيلية.

وكشف بوريطة عن أنّ المحادثات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين ميركوسور والمغرب مع البرازيل وصلت إلى مرحلة متقدمة، لافتا إلى أنّ "المحادثات مع الجانب البرازيلي جارية أيضا نحو الاستثمار الثنائي في الطاقة المتجددة والبنية التحتية، فضلا عن زيادة مبيعات الأسمدة والأسماك من المغرب إلى البرازيل".

محاور النقاشات

الجلسة الأولى

• وزيرة الدولة الإماراتية للأمن الغذائي، مريم بنت محمّد المهيري، قالت خلال جلسة العمل التي شاركت بها إلى جانب وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين البرازيلية، تيريزا كريستينا، إنّ الإحصائيات تشير إلى أهمية إنتاج البرازيل للأمن الغذائي العالمي، مشيرة إلى أن صادرات البرازيل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وصلت حدود 10 في المئة من إجمالي الصادرات الإماراتية في النصف الأول من عام 2019.

• أكّدت المهيري أنّ أحد أسباب نجاح شراكة البرازيل مع الإمارات هو امتثال البرازيل لمعايير الأمن الغذائي، وتوفر الإمارات بيئة عمل جيدة. وكمثال على ذلك، ذكرت مصنع المعالجة الذي تمتلكه شركة Brazil Foods (BRF) في أبو ظبي، والتي تعدّ أكبر منشأة من نوعها في الشرق الأوسط بأكمله.

• ولفتت المهيري إلى أنّ هذه الصناعات ضرورية لتمكين الابتكار وإضافة قيمة إلى سلاسل الإنتاج، حيث تنص استراتيجيتنا الوطنية على تحسين الإنتاجية بنسبة 30٪ من خلال التكنولوجيا الزراعية، بهدف جعل الإمارات مركزاً عالميًا للابتكار. ولهذه الغاية فإن شركات التكنولوجيا الزراعية البرازيلية (شركات التكنولوجيا الزراعية الناشئة التي ظهرت أكثر فأكثر في الزراعة البرازيلية) تعدّ ضرورية وهامة جدّا.

• شددت المهيري على ضرورة إنشاء منصات لتبادل المعرفة في هذا المجال الواعد، حيث تتمتع البرازيل والإمارات العربية المتحدة بفرصة فريدة للعمل معًا وتحقيق نقلة نوعية في مجال الأمن الغذائي، مع وجود AgTechs في صميم هذه الاستراتيجية.

• بدورها أكدت وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين البرازيلية، تيريزا كريستينا، الالتزام بتطوير وتوقيع المزيد من الاتفاقيات مع الدول العربية. واعتبرت أنّ الشراكة الاستراتيجية بين البرازيل والدول العربية هي مثال على التكامل، حيث أنّ البرازيل هي المصدر الرئيسي للبروتين الحلال في العالم ونحن معروفون بجودة منتجاتنا وكفاءة مؤسساتنا في تلبية متطلبات الدول العربية.

• وقالت إنّ جائحة كورونا أثبتت حقيقة دامغة أنّ الصحة والغذاء مترابطان، حيث يطلب المتسوقون طعامًا أكثر أمانًا، ومن هذا المنطلق يجب أن نبني أنظمة أغذية زراعية مستدامة ونكثف التعاون الدولي لتلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء الكوكب.

• وأشار نائب رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية للتجارة الخارجية ومدير الجلسة روي كارلوس كوري إلى أن البرازيل تلعب دوراً رئيسيًا في توفير الغذاء لنحو 400 مليون مقيم في الدول العربية. فهي تمثل حوالي 50٪ من مجموع الأغذية المستهلكة في جميع أنحاء المنطقة. إلى جانب توفير مواد مثل السكر والدواجن، والتي تعد من أكثر المواد المستوردة من قبل الدول العربية، كذلك تتوقع الحكومة البرازيلية نمو صادرات الكاكاو والقطن والفواكه المجففة إلى البلدان العربية.

• ولفت كوري إلى أنّ هذا هو السبب في أننا نعمل من أجل إقامة مناطق لوجستية مباشرة بين البرازيل والبلدان العربية، لا سيما عن طريق البحر، ونحن ندعم الشركات البرازيلية التي تتطلع إلى الشراكة مع الدول العربية، حيث تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان حصول مئات الآلاف من الأشخاص على الأطعمة الصحية، من خلال شهادات الحلال، ومن خلال الامتثال للقواعد الإسلامية.

• وشاركت في الجلسة أيضًا وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين في ولاية ميناس جيرايس، آنا ماريا سواريس فالنتيني، التي أكّدت على الاستعداد لبناء علاقة مع الدول العربية وتكثيف الصادرات، ففي عام 2019 بلغت قيمة البضائع 1.2 مليون طن. تم شحنها من ميناس جيرايس إلى العالم العربي، وخاصة السكر واللحوم والقهوة والحبوب.

• وقالت ليس لدي أدنى شك في أنه فقط من خلال العلم والتكنولوجيا سنتمكن حقًا من إطعام أكثر من 8.5 مليار شخص في العالم.

الجلسة الثانية

عرض في هذه الجلسة كل من مستشارة اتحاد الغرف التجارية سارة الجزار، وأمين عام غرفة التجارة العربية البرازيلية تامر منصور، وأمين عام غرفة التجارة العربية البلجيكية–اللوكسمبورجية قيصر حجازين، الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات والاتحادات في تعزيز العلاقات بين مختلف دول العالم.

• وقالت الجزار إنّ اتحاد الغرف العربية يبذل جهوداً متعددة لدعم سلاسل الإنتاج في الدول العربية. تتضمن إحدى المجهودات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والدعم الفني والتمويل والابتكار لتحقيق الأمن الغذائي. وهناك جهد آخر يتمثل في تعزيز الرقمنة، جنبًا إلى جنب مع اتحاد المصارف العربية، لجعل المعاملات أكثر أمانًا وبالتالي التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي. ونحن كذلك نعتمد على بنوك البيانات من أجل المساهمة في تسهيل التجارة.

• وشدد حجازين على ضرورة أن تعمل الغرف معا لمواجهة التحديات المشتركة، فالغرفة العربية البرازيلية والغرفة العربية البلجيكية، بمثابة وسيط يربط جميع الأطراف لتعزيز التعاون في ما بين الدول والشركات. وبالنسبة لنا اليوم فإنّ السياسة الجديدة عندما يتعلق الأمر بالزراعة على سبيل المثال لا الحصر، فلا بدّ من تعزيز الزراعة المستدامة.

• وشدد منصور على ضرورة العمل المترادف لتحقيق الأهداف المشتركة. وقال إنه من المناسب إنشاء مسار ملاحي مباشر يربط بين البرازيل والدول العربية. وقال إن تقنية blockchain ، التي بدأت الغرفة العربية البرازيلية باعتمادها، لديها القدرة على جمع البلدان معًا نحو مشروع موجه نحو التجارة.

• ولفت منصور إلى تطوير العلاقة بين البرازيل من مجرّد أن تكون البرازيل موردّ للأغذية والدول العربية مستهلكة للأغذية، بحيث تتحوّل إلى مرحلة أن يقوم العرب بتصنيع وإعادة تصدير السلع باستخدام المعرفة البرازيلية. وكل ذلك يظهر مدى أهمية إجراء الدراسات معًا لتحديد الإمكانات، والعمل دائمًا برؤية مربحة للجانبين، وضمن شراكات طويلة الأجل.

الجلسة الثالثة

• وتناول رئيس شركة البحوث الزراعية البرازيلية (إمبرابا) سيلسو موريتي أثناء مناقشة واقع الأمن الغذائي خلال المنتدى الاقتصادي في البرازيل والدول العربية

بمشاركة مدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية المغربي فوزي البقاوي، مسألة الزيادة السكانية والتحضّر وطول العمر وأنماط الاستهلاك في عام 2030، حيث يُتوقع أن يصبح عدد سكان العالم 8.5 مليار شخص، أي ما يقارب من مليار شخص أكثر من الوقت الحالي. إذ سيحتاج العالم في عام 2030 إلى 35٪ المزيد من الغذاء، و40٪ المزيد من الطاقة و50٪ المزيد من المياه. وقد أجرت Embrapa دراسة حول مستقبل الزراعة البرازيلية، تأخذ في الاعتبار المتغيرات مثل الاستدامة والتغذية وإدارة المخاطر.

• عزز كوفيد 19- أهمية قضايا مثل الصحة وإمكانية التتبع، من بين أمور أخرى.

وقد لعبت Embrapa ، من خلال أبحاثها، دوراً حاسمًا في تطوير الزراعة البرازيلية وفي تحول البلاد من مستورد للغذاء إلى مصدّر له.

• وأوضح مدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية المغربي فوزي البقاوي، إلى أنّه في المغرب تقوم INRA بعمل مماثل لـ Embrapa ، حيث تركّز على تطوير الزراعة المرنة والمستدامة والتنافسية، كما تعمل على تقديم حلول بشأن التحسين الوراثي للأصناف التي تعيش مع ندرة هطول الأمطار ومقاومة المحتوى الملحي العالي للتربة المغربية. كما طورت INRA خرائط القدرة على التكيف لسبعة ملايين هكتار تشير إلى المحصول المناسب لهذه المناطق، وخريطة للأسمدة تشير إلى الكميات اللازمة من الأسمدة فيها، وتعمل مع تأثيرات تغير المناخ، مع تطور أشجار النخيل، ولها أعمال تهدف إلى رصد الرعي، لترشيد الموارد المائية واستخدام أنظمة الري ذات الضغط المنخفض، وتحسين وزيادة إنتاج الأغنام والماعز، من بين أمور أخرى.

الجلسة الرابعة

أدار هذه الجلسة التي عقدت تحت عنوان "الأمن الغذائي: شراكة استراتيجية بين البرازيل والدول العربية"، مدير غرفة التجارة العربية البرازيلية (ABCC) كلوديا يازجي حداد، بمشاركة رؤساء تنفيذيون لشركات كبرى من البرازيل والعالم العربي.

• قال جيلبرتو تومازوني، الرئيس التنفيذي لشركة JBS Global ، إنّ شركته مهتمة بتعزيز الواقع البيئي، حيث في سبتمبر الماضي قامت الشركة بتقديم تمويل يصل إلى مليار ريال برازيلي (179 مليون دولار أمريكي) لدعم المنتجين المحليين، والحفاظ على غابات الأمازون، والابتكار من خلال مشروع معًا من أجل الأمازون.

• ورأى أنّ السوق العربي هو المفتاح، حيث نصدّر الآن

13.7 مليار دولار أمريكي سنويًا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تمثل 13٪ من إجمالي صادراتنا، مما يجعلها إنها منطقة مهمة لكونها متنامية باستمرار، ونحن لهذه الغاية ندرس بعناية شديدة تطوير مصنع إنتاج في المنطقة العربية.

• وقال الرئيس التنفيذي لشركة Bayer Brazil ، مارك ريتشارت، إن شركته تدرك أيضًا تحديات تلبية متطلبات الغذاء لسكان يتزايد عددهم باستمرار، مشددا على دور الابتكار والاستدامة والتعاون بين القطاعات من أجل التغيير.

• وأشار إلى أن شركة Bayer Brazil تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في منشآتها إلى الصفر، ودعم هذا التخفيض على طول سلسلة التوريد، ودعم 100 مليون من صغار المزارعين ومكافأة المزارعين الذين يخفضون غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر أيضًا.

• بدوره قال محمد شبيب الرئيس التنفيذي لشركة Tradeling ، وهي شركة إماراتية تربط منتجي الأغذية وموزعيها، إنه خلال أسوأ فترات الوباء، عملت الشركة على ضمان تدفق الأطعمة والمشروبات إلى الدول العربية، مشيرا إلى أننا نتيح للشركات المحلية والأجنبية وللمستهلكين ضمان عمل سلسلة الإنتاج باستخدام التكنولوجيا.

الجلسة الخامسة

عرضت غرفة التجارة العربية البرازيلية (ABCC) مشروع "حلال البرازيل" الذي يهدف إلى نشر وترسيخ صورة السلع الحلال البرازيلية كأفضل منتج في العالم. وتمّ الإعلان عن الفكرة في جلسة خاصة خلال اليوم الثالث للمنتدى الاقتصادي في البرازيل والدول العربية، والذي تستضيفه ABCC عبر الإنترنت بالشراكة مع اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية.

وقدّم رئيس ABCC روبنز حنون، والأمين العام تامر منصور، بحضور الشركاء في المشروع: محمد الزغبي من Fambras Halal ، علي سيف من Cdial Halal ، شيبون درويش من SIIL Halal، وناصر الخزرجي من Alimentos Halal.

وقال حنون إنّ البرازيل لديها خبرة كبيرة في هذا المجال، لافتا إلى أنّ الحلال مفهوم وأسلوب حياة هذه الأيام، وبغض النظر عن الدين، فإن أولئك الذين يثقون في الحلال سيشترون الحلال. وأكّد أنّ الجهد البحثي الذي أجرته ABCC أثناء الوباء أظهر أنّ شهادة الحلال أصبحت أكثر أهمية منذ ظهور Covid-19، موضحا أنّ المنتجات الحلال ليست محصورة بالأسواق العربية والإسلامية.

بدوره شدد تامر منصور على أنّ المشروع يهدف إلى تحويل البرازيل الحلال إلى علامة تجارية، وتقديمها في النهاية إلى العالم كمنتج موثوق.

الجلسة السادسة

أدار أمين عام الغرفة التجارية العربية البرازيلية (ABCC) تامر منصور نقاشًا بين وفود غرف التجارة، بمشاركة الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية علاء عز والأمين العام للغرفة التجارية العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي.

• قال عز إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبث حياة جديدة في الأعمال الصغيرة في مصر، وقد قمنا بتوفير التمويل وضمان التدفقات التجارية على الرغم من المشكلات الناشئة عن Covid-19، حيث جعلنا ممارسة الأعمال التجارية أسهل وعملنا على حل المشكلات قبل حدوثها، لأننا كنا نعمل مع مواقف مشابهة جدًا لما واجهناه في عامي 2011 و 2014. وأكّد أنّ الوباء دفع العمل لتبسيط متطلبات الأعمال والتحوّل نحو الرقمنة، عبر تعزيز التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. وكشف عن تحقيق مصر نموًا بنسبة 2.4٪ في الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الماضي.

• وأكد تامر منصور من ABCC على ضرورة التقريب بين أصحاب الأعمال البرازيليين والمصريين، لافتا إلى أهميّة تعزيز الشراكة بين الشركات البرازيلية والمصرية لتنمو أكثر وأكثر كل يوم.

• بدوره أكد عبد العزيز المخلافي أمين عام الغرفة التجارية العربية الألمانية على ضرورة إحياء البرامج الاقتصادية في ظل الوضع الراهن، مشيرا إلى أنّ الحكومة الألمانية أطلقت برنامجًا اقتصاديًا رائعًا جعلها تستثمر 750 مليار يورو لدعم الأعمال وضمان توفر التمويل، مضيفًا أن الاتحاد الأوروبي وافق أيضًا على برامج لدعم الاقتصادات المحلية.

• ورأى المخلافي أنّ الغرف التجارية يمكن أن تساعد في إنعاش الاقتصاد من خلال تبادل المعلومات والعمل عن كثب

مع الشركات، وعلى هذا الصعيد تلعب ألمانيا دوراً كبيراً في هذا الصدد. ولقد حافظت أنا وزملائي في الغرف المشتركة على مواكبة تلك الاتجاهات في التجارة والاستثمار على حدٍ سواء.

• وقال المخلافي إنّ هناك استثمارات عربية في أوروبا، واستثمارات أوروبية في بعض الدول العربية، ونأمل في زيادة الاستثمار الأوروبي العربي المشترك.

• أنا متفائل، لأن التحديات ولّدت أفكاراً ومبادرات جديدة، وأعتقد أن اجتماعات مثل هذا الاجتماع لا تقدّر بثمن .

الجلسة السابعة

يجب أن يكون العالم الخارج من جائحة فيروس كورونا أكثر ارتباطًا من خلال العلاقات القائمة على التكنولوجيا، وأن يكون أكثر استدامة وتكاملاً. هذا ما ركّز عليه المتحدثون في حلقة النقاش التي عقدت بعنوان: "المستقبل الآن – آفاق للبرازيل والدول العربية في الوضع العالمي الجديد". وقد أدارت الجلسة الأستاذة غادة الحارثي، خبيرة شؤون الشرق الأوسط في جامعة سنترال سانت مارتينز للفنون بلندن.

• استعرض السفير روبنز باربوسا، الرئيس التنفيذي لمعهد العلاقات الدولية والتجارة الخارجية، السياق الجيوسياسي الدولي الحالي، وقال إنّ التوترات بين الولايات المتحدة والصين تتصاعد، وأشار إلى أن هناك ثلاثة تحديات تواجه التجارة الدولية العالمية في الوقت الحالي: اتجاهات جديدة في الأسواق الدولية؛ وآفاق منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتصاعد عدم اليقين في التجارة الدولية.

• وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، السفير الدكتور كمال حسن علي، إن النظام الجديد ما بعد جائحة كورونا، سيشجّع على تبادل الأفكار والفرص والخبرات.

وحول العلاقات البرازيلية العربية قال إن الفرص متاحة في التجارة البحرية وفي أحجام التجارة المتزايدة. لافتا إلى أنّ التجارة لا تزال خجولة، حيث تدور حول الفوسفات والزيت (الجانب العربي) والحبوب واللحوم والسكر (الجانب البرازيلي)، معتبرا أنّ حجم تلك التجارة لا يرقى إلى مستوى إمكانات المنطقة، الأمر الذي يجعل هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار.

• في ما يتعلق بالاستثمار، شددت الرئيسة التنفيذية لمجموعة HBG Holding والحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2015 وداد بوشماوي، على الحاجة إلى بناء العلاقات الدبلوماسية والتجارية، لافتة إلى أننا بحاجة إلى التفكير معا، مشيرة إلى أن الهدف المشترك الآن هو تمكين الاستثمارات.

• ولفتت إلى أنّ البرازيل هي أكبر وأسرع الاقتصادات نموًا في أمريكا الجنوبية، ولديها الكثير من الفرص، لذلك فإنّ الاستثمار أمر جيد لكن ليس فقط في التجارة، ولكن أيضًا في الشراكات والمشاريع المشتركة. موضحة أنّ تونس لديها اتفاقيات مع الدول الأوروبية، ويمكن أن تكون مركزاً في السوق الأوروبية، ونحن نرغب في تعزيز شراكتنا مع الشركات البرازيلية، حتى نتمكن معًا من إيجاد فرص وأسواق جديدة.

• وقالت الرئيس التنفيذي لشركة Siemens Oman ، كلوديا ماسي، أنّ تونس يمكن أن تكون بوابة لأوروبا وأفريقيا للشركات البرازيلية، وكذلك سلطنة عمان إلى آسيا والشرق الأوسط. ومع ذلك فإنّ شراكة البرازيل مع الدول العربية يجب أن تمتد إلى ما هو أبعد من التجارة، لأنّ كل هذه البلدان تواجه الحاجة إلى خلق عالم مستدام بيئيًا، ويمكنها أن تقود الطريق في ذلك. وأكّدت أنّ النفط لم يعد ذات صلة بعد الآن، حيث هناك تحول نحو الطاقة الشمسية، موضحة أنّ البرازيل والدول العربية يمتلكان ميزان فريدة في هذا المجال، وهما يشتركان في أوجه التشابه، ويمكنهم تبادل المعرفة وتعزيز التعاون بينهما في مجال توربينات الرياح والألواح الشمسية والهيدروجين الأخضر.

• وقال كبير الاقتصاديين في Afreximbank ومدير الأبحاث والتعاون الدولي Hippolyte Fofack إنه لا تزال هناك مشكلات في المدفوعات الدولية والتحويلات البرقية والتحويلات المالية، ويمكن معالجة هذه التحديات من خلال الرقمنة. وأكّد أنّ أكثر من 10٪ من الاستثمار في الرقمنة يمكن أن يؤدي إلى نمو بنسبة 4٪ في الاقتصاد العالمي. كما أنّ هناك تغييرات عميقة جارية في سلاسل التوريد العالمية، واتجاهًا نحو التصنيع المحلي مثل أجهزة التنفس الصناعي والمعدات الصحية. وأوضح أنّ العلاقات البرازيلية العربية لم ترق إلى مستوى الإمكانات التي يتمتعان بها.

الجلسة الختامية

شدد الامين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي خلال اختتام فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي الذي عقد افتراضيا على مدى 4 أيام متواصلة، على أن هناك رغبة في الانتقال من مجرد الصادرات والواردات إلى العلاقات الاستراتيجية لتغيير الطريقة التي تتعاون بها البرازيل والدول العربية. معتبرا أن المرحلة الحالية في ظل جائحة كورونا تتطلب منا التفكير بشكل خلاق.

ولفت حنفي الى أن "جلسات العمل حظيت بنقاشات بنّاءة، وبنظري لكي تتحوّل الآراء والأفكار التي تم استعراضها على مدى أيام المنتدى، لا بدّ من تحويل الأقوال إلى أفعال، حيث أثبتت جائحة كورونا حقيقة دامغة أنّ الصحة والغذاء مترابطان، ومن هذا المنطلق يجب أن نبني أنظمة أغذية زراعية مستدامة ونكثّف التعاون بيننا كشركاء عرب وبرازيليين من أجل تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء الكوكب".

وأكد أن الحاجة تدعو إلى وجود ممر ملاحي مباشر بين البرازيل والدول العربية لتوسيع الأعمال التجارية، حيث أنّ هذا المسار سيربط موانئ مختلفة، ويحتّم وجود أكثر من ميناء محوري لربط المنطقة العربية بالبرازيل ومنها عبر دول أميركا الجنوبية.

وقال: يعتبر إنشاء ممر الشحن المباشر مشروع لوجستي رئيسي لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة العربية البرازيلية، ونحن على وشك اتخاذ قرار استراتيجي بشأن الموانئ في هذا المسار القادم، والتي ستشمل محطات توقف في المغرب والخليج. من هنا يجب أن نعمل للوصول إلى تلك الأسواق، ولا يمكننا مطلقًا الاكتفاء ببساطة بالصادرات والواردات كما هي الآن، إذ لا بدّ من توسيع آفاقنا، ويمكن للشراكة الاستراتيجية أن تعزز العلاقات الاقتصادية بشكل كبير، وتضيف قيمة عبر قطاعات متعددة. حيث من خلال العمل معًا على هذا المشروع الحيوي، يمكننا دعم الموردين الصغار بنظام نقل مباشر سيكون مفيدًا للجميع".

من جانبه أوضح روبنز حنون رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية (ABCC)، أن الحدث شهد نسبة مشاهدة مهمة جدا حيث تمكنا من الوصول إلى جميع القارات الخمس من 61 دولة مختلفة.

وقال: استقطب الحدث 10000 مشاهد طوال 20 ساعة من البث المباشر بثلاث لغات مختلفة. وبالإضافة إلى حلقات النقاش، فقد تضمن معرضًا ثلاثي الأبعاد ضم شركات عربية وبرازيلية حيث استقبل 2300 زائر، وتم جدولة مئات الاجتماعات الافتراضية.

وشدد مستشار المشاريع الخاصة للتسويق والاتصالات في وزارة الاستثمار السعودية، خالد طاش، على الحاجة إلى استمرار التجارة والاستثمارات، لافتا إلى أن المملكة لديها عدد سكان متزايد والإدارة تشجع الإنفاق على الرعاية الصحية والذي كان الأعلى في جميع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيرا الى أنه من المجالات الرئيسية الأخرى للتعاون بين بلدينا صناعة الحلال ولا سيما في قطاعات مثل المنتجات الغذائية والصحة ومستحضرات التجميل.

من ناحيته ناقش حاكم سانتا كاتارينا كارلوس مويسيس فرص الاستثمار في ولايته، وقال: لدينا برامج استثمارية في البنية التحتية والموانئ بالإضافة إلى الموانئ الاتحادية المتاحة للامتياز".

أما رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان العجلان، فلفت إلى أنه لدينا حاجة مشتركة للتعاون الآن أكثر من أي وقت مضى، ولقد شكل هذا المنتدى فرصة فريدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والبرازيل.

من جانبه اعتبر سفير فلسطين وعميد مجلس السفراء العرب في البرازيل إبراهيم الزبن، أن الصفقات التجارية التي تم إبرامها والإعلان عن المكاتب الدولية الجديدة لـ ABCC تشير إلى الرغبة المتبادلة لنقل العلاقات التجارية إلى مستوى عال، لافتا الى أنه "ليس هناك شك في أن المكاتب في القاهرة والرياض ستتيح مزيدًا من التعاون ، بالإضافة إلى الشراكات الاستراتيجية في الموانئ الرئيسية."

بدوره قال مساعد الأمين العام للجامعة العربية ورئيس مكتب الأمين العام حسام زكي، إن الجامعة العربية راقبت باهتمام بالغ فعاليات المؤتمر على مدى الأيام الأربعة، معتبرا أن الموضوعات التي تم تناولها لها أهمية قصوى، وعلى رأسها الأمن الغذائي لا سيما في ظل الوضع العالمي الحالي الذي يتطلب منا التفكير بشكل خلاق.

كما تحدث في الحفل الختامي السناتور ورئيس المجموعة البرلمانية البرازيلية – العربية جان بول براتس، الذي أشاد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الحدث. وكذلك كانت كلمات لكل من وزير اقتصاد دولة فلسطين خالد العسيلي. ونائب رئيس البرازيل هاميلتون موراو.

الاقتصاد الموريتاني...
أزمة جفاف متواصلة وأزمة ميزانية متراكمة

إعداد: فؤاد الصباغ
كاتب تونسي وباحث اقتصادي دولي

إن الأوضاع الإقتصادية التي تشهدها موريتانيا خلال أواخر العشرية السابقة ومطلع العشرية الحالية مع بداية سنة 2020 تعد في مجملها نذير خطر اقتصادي واجتماعي داهم نظرا للجفاف الذي ضرب جميع المرافق الحيوية للبلاد وشلّ جميع قطاعاتها الإقتصادية الحيوية. إذ من المعروف أن الاقتصاد الموريتاني هو بالأساس اقتصاد ريعي وهش بطبعه نظرا لقلة الإمكانيات المادية والنقص في البنية التحتية في قطاع الصناعة والتجارة، بحيث تبقي الزراعة هي القطاع الهام المنتج والمشغّل والشريان الحيوي للاقتصاد الموريتاني والمورد المالي الأساسي لميزانية الدولة.

كما أن معظم الشعب الموريتاني تمثل له الزراعة وتربية الماشية أساس مورد رزقه المالي. وبالتالي تعتبر عاصفة الجفاف التي حلت مؤخرا بين سنة 2019 و2020 بكافة أنحاء موريتانيا تعدّ كارثة إنسانية حقيقية بحيث عطلت جميع المصالح الاقتصادية ووضعت البلاد والعباد في أزمة اجتماعية خانقة.

تمثل الزراعة الموريتانية الجزء الأهم في المعاملات التجارية والمالية بالأسواق المحلية وتعتبر تربية الماشية المزوّد الأساسي للتغذية المحلية مثل اللحوم البيضاء من الدواجن والطيور واللحوم الحمراء من الأغنام والأبقار وأيضا المواد الأساسية مثل الحليب والبيض. كما تعتبر أكبر قطاع مشغل لليد العاملة نظرا لتوفر أجزاء كبري من الأراضي الفلاحية في كامل أرجاء موريتانيا وخاصة انفتاحها على جنوب غرب إفريقيا الذي سهل لها عملية تطوير هذا القطاع وتخصص الاقتصاد الوطني الموريتاني بالأساس في هذا القطاع الزراعي مما يجعلها بالنتيجة مورد مالي هام جدا.

إلا أن أزمة الجفاف الأخيرة أصبحت كابوسا وطنيا وعائقا حقيقيا أمام التنمية المستدامة بحيث شلت النمو الاقتصادي للبلاد وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة وحلّ عجز في الميزان التجاري نتيجة تقلص المبادلات التجارية الزراعية. كما أصبح الهم البارز للحكومة الموريتانية ايجاد مخرج لهذه الأزمة الزراعية التي تمثل الحدث البارز لدي مختلف الطبقات الإجتماعية الموريتانية التي تسترزق من عوائد الفلاحة. إذ في هذا الإطار سارعت الحكومة بالاستنجاد بالدول الأوروبية وذلك في سياق الشراكة الأورومتوسطية لإيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة الزراعية.

إذ في هذا الإطار خصصت بعض الدول الأوروبية مشروع مساعدة مالية لتحفيز الاقتصاد الموريتاني لتجاوز محنته وذلك بتخصيص 10 مليون دولار سنة 2019 كدعم مادي لهذا القطاع الحيوي والأساسي. كما تعد هطول الأمطار هي الأساس في الفلاحة الموريتانية التي تسهل جميع المرافق الحيوية وتسهل عملية تسيير المنظومة الزراعية مثل البيع والشراء في الأسواق خاصة في قطاع الماشية كالأغنام والدواجن والأبقار. لكن هذا العامل لا يمثل حلا جذريا لهذه الأزمة نظرا للظروف المناخية لذلك تسعي الحكومة الموريتانية لإيجاد بدائل لمصدر المياه للرى.

إنّ الاستثمار في قطاع الفلاحة العصرية يعتبر هو البديل الوحيد ويشكل أهم مخطط لبرامج التنمية الإقتصادية الموريتانية، نظرا لأزمة المياه التي هي مرتبطة بالأساس بهطول الأمطار والتي تعتبر في مجملها غير مضمونة نظرا للتغير المناخي ولعوامل طبيعية وافتقار موريتانيا بالأساس للمياه الجوفية. لذلك يجب على موريتانيا وفق التخطيط الإستراتيجي والتنموي بتقليص الاعتماد على هذا القطاع والتنويع في مجالاتها الإقتصادية مثل تعزيز المبادلات التجارية في بعض المواد الأولية وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتركيز على قطاع الصناعة وتطوير مهارات اليد العاملة على غرار المنوال الاقتصادي المغربي والتونسي.

كما أن الأراضي الشاسعة الموريتانية والقريبة من العاصمة نواكشوط تمثل عاملا ايجابيا لتركيز أقطاب صناعية كبري وتجارية هامة وذلك من أجل تنويع موارد الدولة المالية وتحفيز التنمية وتقوية الاقتصاد لينفتح على محيطه الإقليمي والدولي. أما بخصوص الاعتماد على الزراعة الرعوية وتربية الماشية فيجب على الحكومة

الموريتانية اتخاذ تدابير عصرية لهذا المجال والاستفادة من الشراكة الأوروبية خاصة منها مع فرنسا وألمانيا وجلب التقنيات الحديثة للتنقيب عن أبار مائية أو إنشاء أنهار اصطناعية أو تحلية مياه البحر وتحويلها إلى قنوات ري عملاقة.

إن الاستثمار في مثل تلك المشاريع الضخمة في القطاع الزراعي الموريتاني يشكل ثورة حقيقية في ذلك المجال وأيضا يحولها إلى دولة خضراء وأكبر منتج للحوم والزراعة في منطقة شمال إفريقيا. وللتذكير بأكبر المشاريع التنموية في مجال الزراعة العربية نذكر منها دولة السودان التي تحتل المرتبة الأولى في الدول العربية المستثمرة في قطاع الزراعة وذلك بالتعاون مع بعض الدول الخليجية والصين حيث تم استغلال الملايين من الأراضي للزراعة العصرية التي تعتمد تقنيات ري حديثة وبالتالي تم كسر عائق الزراعة الرعوية التي تعتمد بالأساس على هطول الأمطار.

إن أزمة الجفاف التي حلت بموريتانيا تعد عامل تطوير لمراجعة مخططاتها التنموية الزراعية ورسم خطوط عريضة بعيدة الأمد للاستفادة من الإمكانيات المحلية لتجعلها قطبا إيجابيا للإنتاج وتطوير مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية محليا أو عالميا. وبالتالي توفر النجاعة والمردودية للمنتجات الزراعية وتربية الماشية في المنطقة العربية. كما أن بعض الدول الخليجية التي ما زالت تشكوا من عجز في الزراعة يمكن جلبها للاستثمار في هذا القطاع الزراعي الموريتاني الواعد والذي يعد بدوره رافدا من روافد التنمية الإقتصادية ويشكل مصدرا هاما للعوائد المالية المحترمة للميزانية الموريتانية التي مازالت تعاني من تراكم العجز المالي. إذ تعد قطر والإمارات العربية المتحدة من أبرز المستثمرين في المجال الزراعي خاصة في مصر والسودان، أما الصين فهي أيضا تعد عملاق إنشاء الأنهار المائية الاصطناعية وخاصة منها مشاريع تحلية مياه البحار وتحويلها إلى أنهار ري، كما أنّه من الممكن كثيرا الاستفادة من برامجها في المجال الزراعي لمواجهة أزمة الجفاف المتواصلة وبالتالي الحد من أزمة الميزانية المتراكمة.

إن الرهان المستقبلي للحكومة الموريتانية يرتكز حاليا بالأساس على إيجاد حلول جذرية للخروج من هذه الأزمة الخانقة بحيث تتطلب دراسة شاملة وكاملة من أجل إستغلال المساعدات المالية التي تقدر بما يقارب 10 مليون دولار للتنمية الزراعية وكذلك الاستفادة من برامج البنك الدولي في مجال التنمية الفلاحية وتطوير إنتاج اللحوم والحليب وحتى إمكانية تحويلها إلى صادرات، إذا حققت فيها فائضا إنتاجيا.

كما يمكن لها الاستفادة من برامج جلب الاستثمارات الخليجية ووضع مخطط لإنشاء مشروع ضخم على غرار النهر الاصطناعي العظيم بالجماهيرية الليبية أو برامج تحلية مياه البحر الذي تعد المملكة العربية السعودية الرائدة في ذلك المجال لمواجهة موجات الجفاف المتواصلة والحد من تأثيراتها على الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية العامة.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

الصقر: سلطنة عمان شريك اقتصادي استراتيجي للكويت

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد جاسم الصقر، أنّ "الروابط الأخوية التي تربط الكويت وسلطنة عمان والمترسخة منذ القدم تفرض بذل المزيد من الجهود المشتركة"، مشدداً على أنّ "التعاون الاستثماري والتجاري بين الجانبين يعد ركيزة أساسية ومؤشراً كبيراً لقياس مدى قوة ومتانة العلاقة الاقتصادية بينهما".

كلام الصقر جاء خلال استقباله سفير سلطنة عمان الجديد في الكويت، صالح بن عامر الخروصي، حيث أشار إلى أنّ "سلطنة عمان شريك اقتصادي استراتيجي للكويت، حيث تزاول مئات الشركات الكويتية العمل في السلطنة، بتجارة التجزئة، والطاقة، والمقاولات والإنشاءات، والسياحة وغيرها من المجالات"، موضحا أنّ "آخر إحصائية رسمية لقيمة التبادلات التجارية بين الكويت وعمان، أظهرت تسجيل ما يقارب 464 مليون دولار، ما يعد مؤشراً إيجابياً، إلا أنه بالطبع لا يعكس عمق العلاقات الأخوية بين الكويت والسلطنة".

وأوضح الصقر أنّ "الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم خدماتها للتوصل الى نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المشتركة".

من جانبه، ثمّن الخروصي جهود غرفة تجارة وصناعة الكويت الكبيرة في سبيل توطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين، مؤكداً الحرص على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، بهدف ترسيخ وتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، لما فيه تحقيق المصالح المتبادلة لقطاع الأعمال للجانبين، من خلال شراكات استراتيجية لفتح آفاق اقتصادية جديدة.

رئيس غرفة قطر يشيد بإطلاق "المرفق العالمي للقطاع الخاص لمواجهة كورونا"

أطلقت كل من غرفة التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميثاق العالمي للأمم المتحدة "المرفق العالمي للقطاع الخاص لمواجهة كوفيد19-"، وهي عبارة عن مبادرة عالمية تهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لمساعدة المجتمعات المحلية على التعافي بشكل أفضل من الوباء.

وفي تعليقه على المبادرة، أشار رئيس غرفة قطر ورئيس غرفة التجارة الدولية (قطر) الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، إلى أنّ "تدشين المرفق العالمي للقطاع الخاص لمواجهة جائحة كوفيد19-، يعتبر خطوة هامة لإشراك القطاع الخاص في الجهود العالمية المبذولة من أجل محاربة هذا الوباء وتقليل أثاره على الاقتصاد العالمي"، لافتا إلى أنّ "هذا المرفق يهدف إلى تعزيز التعاون بين منظمات الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص في الدول لمساعدة مجتمعاتها المحلية على التعافي بشكل أفضل من الوباء، مؤكدا على أنه سيساعد أيضا الشركات في التخفيف من تداعيات هذا الفيروس على الأعمال".

من جانبه، أوضح مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أكيم شتاينر، أنّ "التضامن من أجل التعافي بشكل أفضل يمكن أن يعزز الجهود الجماعية ليس فقط للتعامل مع الأزمة ولكن للتغلب عليها"، لافتا إلى أنّ تأثير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يطال 170 دولة، بالإضافة إلى أنّ الميثاق العالمي للأمم المتحدة يضم أكثر من 10000 شركة و68 شبكة محلية حول العالم، بالإضافة إلى غرفة التجارة الدولية التي تضم أكثر من 45 مليون شركة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعظيم القدرات والإمكانات الجماعية".

رئيس غرفة سلطنة عمان: سنواصل جهود خدمة القطاع الخاص

ناقش مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، الذي انعقد برئاسة رئيس المجلس المهندس رضا بن جمعة آل صالح وبحضور الأعضاء، موعد انعقاد اجتماع الجمعية العامة للغرفة حيث تم خلاله الاتفاق على تحديد موعد الانعقاد يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل.

وتمّ خلال الاجتماع التأكيد على مواصلة الجهود وتعزيزها للمضي قدما في خدمة القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج الوطني.

وأقر المجلس في اجتماعه تمديد قرار الإعفاء من رسوم التجديد للشركات المنتهية 3 أشهر إضافية وذلك حتى نهاية العام الجاري، والذي يأتي من اهتمام الغرفة ومراعاتها للظروف الراهنة التي يمر بها القطاع الخاص بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، حيث نص القرار على أن يكون تحصيل الرسوم لسنة واحدة فقط من إجمالي سنوات التأخير، بالإضافة إلى تجديد السنة الحالية.

وناقش المجتمعون عددا من قضايا القطاع الخاص ذات الشأن الاقتصادي والتي تتمثل في موضوع نقص السيولة والتحديات التي تسببها هذه القضية وما الحلول المطروحة في الوقت الراهن، كذلك التحديات التي يواجهها القطاع الخاص والتي لها علاقة بسوق العمل والتي سيتم رفعها للجهات ذات الاختصاص. كما ناقش المجلس تحديات واحتياجات القطاع الخاص والمرصودة أثناء الزيارات الميدانية التي نظمها المجلس في المحافظات والتي تهدف في مجملها إلى إنعاش القطاع الخاص في المحافظات من خلال إيجاد الحلول المناسبة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة في المحافظات وبما يتناسب مع طبيعة كل محافظة.

انكماش الاقتصاد الأردني 3.6 في المئة

أظهرت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.6 في المئة خلال الربع الثاني على أساس سنوي، مع تقلّص النشاط بسبب جائحة كوفيد19-.

ويعتبر هذا الانخفاض ربع السنوي في الناتج المحلي الإجمالي أكبر انكماش اقتصادي تشهده المملكة خلال 20 عاما.

وفرضت الحكومة في مارس (آذار) إجراءات صارمة للعزل العام لم يتعاف منها الاقتصاد بعد، بالرغم من أن معظم قطاعات الأعمال أعيد فتحها بشكل تدريجي منذ مايو (أيار). وتتوقع الحكومة أن يشهد الاقتصاد انكماشا بنسبة تزيد على 5.5 في المئة هذا العام، وهو أقل بكثير من تقديرات صندوق النقد الدولي الذي توقّع نموا بنسبة 2 في المئة قبل تفشي الجائحة.

وأبقت شركة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية على تصنيفات الأردن مستقرة عند "B+/B" وتوقعت انخفاضا بنسبة 75 في المئة، في عائدات السياحة لعام 2020، وهو قطاع يسهم بنحو 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وسجلت معدلات البطالة مستوى قياسيا عند 23% خلال الربع الثاني مع تسريح الموظفين وإعلان شركات إفلاسها، في حين زادت معدلات الفقر في بلد يبلغ عدد سكانه عشرة ملايين نسمة وكان اقتصاده المعتمد على المساعدات يعاني بالفعل قبل هذه الأزمة.

الامارات الأولى إقليميا ضمن الوجهات العالمية المفضّلة للسفر في حقبة "كوفيد 19"

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول إقليمياً والتاسع عالمياً ضمن قائمة أفضل الوجهات العالمية المفضلة للسفر في حقبة "كوفيد 19" وما بعدها، وتحديداً خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك وفقاً لنتائج الاستبيان الذي أجرته شركة "إبسوس" الفرنسية بالتعاون مع الباحث البريطاني سايمون إنهولت، المتخصص في شؤون العلامات التجارية للدول.

والإمارات هي الدولة العربية والشرق أوسطية الوحيدة ضمن الـ 14 دولة المختارة، متفوقة على كوريا الجنوبية، فنلندا، السويد، المملكة المتحدة، وتايوان. وكانت صدارة الوجهات المفضلة للسفر في زمن "كوفيد 19" من نصيب ألمانيا. واعتمدت فكرة الاستبيان على رصد آراء 20000 شخص ينتمون إلى 20 دولة مختلفة من دول العالم، بشأن نواياهم المتعلقة بالسفر خلال الفترة الحالية، ولمدة 5 سنوات من الآن.

وفي هذا الإطار، أكّد الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني، رئيس مطارات دبي، الرئيس الأعلى الرئيس

التنفيذي لطيران الإمارات، الالتزام بدعم إعادة إحياء حركة السياحة العالمية مع اتباع أعلى معايير السلامة، مشيرا إلى أنّ "دبي فتحت أبوابها أمام السياح ونالت اعتماد السفر الآمن من مجلس السياحة والسفر العالمي. كما أن إجراءات الأمان التي تطبقها وما تضمه من عناصر جذب كثيرة، تمنح السيّاح الثقة للاستمتاع بما توفره المدينة لزوارها على الوجه الأكمل".

السعودية ثاني أفضل اقتصاد عالمي خلال ذروة كورونا

تفوق أداء الاقتصاد السعودي مقارنة بأكبر عشرة اقتصادات في العالم خلال الربع الثاني من العام الجاري، وهي ذروة تأثير جائحة كورونا في الاقتصادات العالمية.

وعلى الرغم من انكماش الاقتصاد السعودي 7% خلال الربع الثاني، إلا أنه جاء أفضل من حيث الأداء الاقتصادي في تسع دول من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم، فيما لم يتفوق عليه سوى الاقتصاد الصيني فقط بنمو 3.2 في المئة، وعليه يكون الاقتصاد السعودي ثاني أفضل أداء مقارنة بالعشرة الكبار عالميا خلال ذروة الجائحة.

وانكمشت جميع الاقتصادات التي يشملها التقرير خلال ذروة كورونا، وجاءت على الترتيب كما يلي: الصين 6.8%-، السعودية 7-%، ألمانيا 9.7%-، والبرازيل 11.4-، وخلفها جاءت إيطاليا بانكماش اقتصادي 12.8%-، فرنسا 13.8%-، المملكة المتحدة 20.4%-، الهند 25.2%-، اليابان 28.1%-، والولايات

المتحدة الأكثر انكماشا بنسبة 31.4%- خلال الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وجاء الانكماش في الاقتصاد السعودي بسبب انكماش القطاع النفطي بنسبة 5.3 في المئة، أما القطاع غير النفطي فقد انكمش بنسبة 8.2 في المئة بسبب انكماش القطاع الخاص 10.1 في المئة، والقطاع الحكومي 3.5 في المئة جراء الإغلاق الكامل خلال الربع الثاني.

ارتفاع ودائع القطاع المصرفي الكويتي 4.6 في المئة

سجّلت الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي، قفزة بقيمة ملياري دينار وبنسبة 4.6 في المئة خلال الأشهر الخمسة الماضية، لتصل إلى مستوى 45.47 مليار دينار بنهاية أغسطس (آب) الماضي، بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية مارس (آذار) 2020 والبالغة 43.46 مليار دينار، وذلك منذ بداية انتشار جائحة كورونا في الكويت، وتطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة وإغلاق القطاعات الاقتصادية.

وبحسب بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو 2.1 مليار دينار خلال تلك الفترة، لتصل إلى 37.99 مليار دينار بنهاية أغسطس الماضي، مقارنة مع 35.89 مليار دينار بنهاية مارس الماضي، أي بنسبة ارتفاع 5.8 في المئة. في حين شهدت الودائع ارتفاعا شهريا بنسبة 1.26 في المئة، وذلك بالمقارنة مع تسجيلها مستوى 44.9 مليار دينار بنهاية يوليو (تموز) الماضي، وبالمقارنة مع مستوياتها في أغسطس من العام الماضي، فقد ارتفعت الودائع بشكل سنوي بنسبة 5.3 في المئة أي بزيادة 2.311 مليار دينار.

أما على صعيد الودائع الحكومية، فقد انخفضت بقيمة 28 مليون دينار بنهاية أغسطس الماضي ليصل إجمالي ودائع الحكومة

بالجهاز المصرفي إلى 7.47 مليار دينار، أي بتراجع شهري بلغ نسبته 0.37 في المئة، وبشكل سنوي فقد ارتفعت بنسبة 4.4 في المئة مقارنة بمستوياتها في أغسطس من العام الماضي البالغة 7.161 مليار دينار.

سمير ناس: البحرين بيئة جاذبة للاستثمار

أكّد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، على "أهمية إيجاد قانون يشجع على الاستثمار الأجنبي بمملكة البحرين، ويوضّح الحوافز والفرص الاستثمارية والضمانات المقدمة لرأس المال الأجنبي وفق الأسس والمبادئ التي تضمنتها الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، وذلك لتهيئة البيئة الجاذبة التي تساعد على الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج ومتنوع قادر على المنافسة عالمياً".

كلام ناس جاء خلال الاجتماع الإفتراضي المشترك الذي عقده مع لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب برئاسة النائب احمد صباح السلوم، حيث شدد على أنّه "بات من الضروري تعزيز البيئة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال إطلاق حزمة من التشريعات المناسبة التي تشجع على مبدأ تكافؤ الفرص، وتعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية للاقتصاد البحريني".

وشدد على أنّ "مملكة البحرين ذات بيئة استثمارية خصبة ولديها الكثير من المقومات الجاذبة لها، إلا أن هناك بعض العوائق التي تحد من ذلك، أهمها عدم وجود تشريعات وقوانين منظمة، رغم وجود العديد من العوامل المشجعة على الاستثمار في المملكة".

ملك المغرب يطلق خطّة جديدة للانعاش الاقتصاد

أطلق العاهل المغربي محمد السادس، خطّة جديدة لإنعاش الاقتصاد تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية، للحد من تداعيات فيروس كورونا.

وأشار خلال افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، أنّ "الخطة تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والرفع من قدرتها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل"، لافتا إلى أنّه "تم رصد 15 مليار درهم (1.6 مليار دولار)، لصندوق محمد السادس للاستثمار (حكومي تم إطلاقه نهاية يوليو الماضي لدعم الاقتصاد جراء تداعيات كورونا) من ميزانية الدولة، بهدف تحفيز الشركاء المغاربة والدوليين، لمواكبة تدخلاته، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية، دعما لخطة الانعاش، وتوسيع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".

واعتبر أنّ "الأزمة غير المسبوقة جراء كورونا، ما زالت مستمرة بانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتتطلب تعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، لرفع تحدياتها"، لافتا إلى أنّ "المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون"، داعيا إلى "التحلي باليقظة والالتزام، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، ومواصلة دعم

القطاع الصحي، بموازاة مع العمل على تنشيط الاقتصاد، وتقوية الحماية الاجتماعية".

ورأى أنّ "نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة"، لافتا إلى أنّ "هذه الأزمة أظهرت مجموعة من الاختلالات ومظاهر العجز، إضافة إلى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والتوظيف".

"موديز" تتوقع تراجع أرباح البنوك الخليجية 20 في المئة

توقعت وكالة "موديز" ارتفاع وتيرة عمليات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي في دول الخليج خلال السنوات المقبلة، وذلك بسبب استمرار تداعيات جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط.

ووفقا للتقرير تواجه البنوك تحديات قوية لتخفيض الإنفاق، بسبب تراجع مستويات الربحية وهوامش أسعار الفائدة، بالإضافة إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وتراجع نمو الإقراض. مبيّنا أنّ الكفاءة المالية للبنوك ستكون عاملا مهما في الحفاظ على مستويات الربحية.

وتوقعت "موديز" انكماش اقتصادات دول الخليج بين 3.5 إلى 6% في 2020، ثم تعود للنمو ما بين 2 و3% في 2021، كذلك توقعت تراجع أرباح البنوك في دول الخليج بحدود 20% في 2021، وهي نسبة كبيرة، ستختلف من دولة إلى أخرى بحسب

جودة الأصول في تلك البلدان. وأرجع السبب في ذلك إلى ضعف نمو الائتمان، وتراجع أسعار الفائدة، إلى جانب الارتفاع الكبير في المخصصات الذي يصل إلى 100% في بعض الأنظمة والبنوك.

البنك الدولي: فقراء العالم تجاوزوا الـ 150 مليوناً!

توقّع البنك الدولي في تقرير يصدره كل عامين عن الفقر والرفاه المشترك، أن تؤدّي جائحة فيروس كورونا إلى ارتفاع عدد الفقراء في العالم إلى 150 مليونا بنهاية 2021، ماحية التقدم الذي تحقق على مدى أكثر من ثلاث سنوات للحد من الفقر.

ووفقا للبنك فإن ما بين 88 و115 مليون شخص آخرين سيسقطون في الفقر المدقع –بالعيش على أقل من 1.90 دولار في اليوم في 2020. مع توقعات أن يزيد هذا الرقم إلى ما بين 111 و150 مليونا بنهاية العام 2021. ما يعني أن يعيش ما بين 9.1 و9.4٪ من سكان العالم في فقر مدقع هذا العام، دون تغير يذكر عن نسبة 2017 البالغة 9.2٪ وفي أول زيادة لهذه النسبة خلال نحو 20 عاما.

وكانت تقديرات نسبة الفقر المدقع في 2019 حوالي 8.4٪ وكان من المتوقع تراجعها إلى 7.5٪ بحلول 2021 قبل تفشي جائحة فيروس كورونا. المر الذي يعني بحسب البنك الدولي أنّ هدف خفض النسبة إلى 3٪ بحلول 2030 لن يكون في المتناول ما لم

تُتخذ إجراءات عاجلة وملموسة على صعيد السياسات. وبحسب التقرير، فإن العديد من المنضمين الجدد إلى شريحة الفقر المدقع يعيشون في دول تعاني من معدلات فقر مرتفعة بالفعل، لكن حوالي 82٪ يأتون من دول متوسطة الدخل.

"موديز" تمنح تونس تصنيفا ائتمانيا B2 مع نظرة مستقبلية سلبية

ثبّتت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني تصنيف تونس عند "B2" مع تغيير الآفاق إلى سلبية، كذلك ثبّتت الوكالة تصنيف (B2) للبنك المركزي التونسي مع تغيير الآفاق إلى سلبية أيضاً، باعتباره مؤسسة الإصدار للسندات التي تطرحها الحكومة.

وبيّنت الوكالة أنّ التصنيف يعكس قدرة تونس على المحافظة على مستوى من احتياطي العملة الصعبة الذي يسمح لها بسداد أقساط القروض المستحقة التي سيحل أجلها عام 2021. كاشفة عن أنّ الآفاق السلبية تعكس التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، التي تواجهها الحكومة في تنفيذ التطهير الضريبي والإصلاحات الضرورية للحصول على دعم رسمي والمحافظة على وسائل تمويل موثوق بها.

ووفقا للوكالة اكتسبت تونس قدرة على المحافظة على التوجهات الاقتصادية، وحققت تقدماً في تنفيذ الإصلاحات، غير أنها لا تزال تواجه ضعف الحوكمة والتحديات الاجتماعية التي

تسبب بطئاً في التقدم الاقتصادي.

وكان ارتفع احتياطي تونس من العملة الصعبة في أحدث البيانات الصادرة عن المركزي التونسي بنسبة 17 في المئة، ليبلغ ما يعادل 21 مليار دينار بالعملة المحلية، وهو ما يعادل 142 يوماً من التوريد، مقابل 18 مليار دينار أو ما يعادل 101 يوم من التوريد في 2019.

ارتفاع احتياطات قطر الأجنبية 3.5 في المئة

ارتفعت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، بنسبة 3.5 في المئة على أساس سنوي، مواصلة بذلك مساراً صعودياً للشهر الواحد والثلاثين على التوالي على الرغم من التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد.

ووفقا لبيانات المصرف المركزي فقد ارتفعت الاحتياطات الأجنبية إلى 203.90 مليارات ريال (تعادل 56.6 مليار دولار) في سبتمبر/ أيلول الماضي. في حين كانت الاحتياطات لدى المصرف المركزي قد بلغت 197.072 مليار ريال (تعادل 54.7 مليار دولار) في سبتمبر (أيلول) من العام 2019 المنصرم. وبذلك يكون ارتفع الاحتياطي 0.11 في المئة على أساس شهري خلال شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، مقابل 203.735 مليارات ريال (تعادل 56.5 مليار دولار) في أغسطس (آب) 2020.

هذا وتواصل احتياطيات قطر الأجنبية الارتفاع الشهري منذ أن بدأت النمو في مارس/ آذار 2018، كما تستقر عند أعلى مستوى لها خلال 5 سنوات منذ أغسطس/ آب عام 2015. ويأتي تحسن الاحتياطيات رغم تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد قطر كما على غيره من الاقتصادات حول العالم، وبعدما رصدت حزمة تحفيز بلغت قيمتها 75 مليار ريال تعادل 20.73 مليار دولار من أجل التعافي من التأثيرات الاقتصادية السلبية لهذا الوباء.

في الموازاة، كشف تقرير صادر عن "كيرني – الشرق الأوسط"، عن بلوغ حجم التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي 50 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.

ووفقا للتقرير الذي جاء بعنوان: "إطلاق العنان للتجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي: طريق لإحياء تجارة التجزئة أم سراب عابر؟"، سوف تصبح التجارة الإلكترونية المصدر الرئيسي لنمو قطاع التجزئة خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويتوقع التقرير تسارعاً أكبر في التجارة الإلكترونية بين عامي 2020 و2022، بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 20 في المئة، ومن ثم بنسبة 14 في المئة حتى عام 2025. وذلك بعد أن تراوحت نسب النمو قبل اعتبار تأثير الجائحة على السوق بين 14 و10 في المئة لنفس الفترتين على التوالي. الأمر الذي يسلط الضوء على مدى تأثير جائحة كورونا (كوفيد19-) في تسريع نمو القطاع في المنطقة.

الأمم المتحدة تحذّر من تداعيات الانكماش الاقتصادي في سوريا

عبّرت الأمم المتحدة، عن قلقها المتزايد من تداعيات الانكماش الاقتصادي المتواصل في سوريا، بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في سياق يحتاج فيه أكثر من 11 مليون شخص بشكل عاجل إلى المساعدة الإنسانية".

وبحسب الأمم المتحدة فقد أصبحت المواد الغذائية الأساسية بعيدة المنال بالنسبة للعديد من العائلات، حيث وصلت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية بعد أن زادت أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي. وطال ارتفاع الأسعار وسائل الوقاية من فيروس كورونا في وقت تتزايد فيه أعداد الإصابات بالبلاد، حيث ارتفعت أسعار الكمامات والقفازات بنسبة 300 في المئة، والمطهرات بأكثر من 200 في المئة منذ شباط (فبراير)، في وقت تتزايد فيه حالات الإصابة بفيروس كورونا في جميع أنحاء سوريا".

وتظهر احصائيات برنامج الغذاء العالمي، أنّ 9.3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سوريا، وهو رقم قياسي، إذ بدون الدعم المستقبلي، سيواجه أكثر من مليوني سوري إضافي خطر التعرض لمزيد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

إلى ذلك، تمكنت الأمم المتحدة وشركاءها من الوصول إلى ما يقرب من 7.5 ملايين شخص محتاج شهريا، بما يشمل توفير الأغذية المنقذة للحياة لـ 4.5 ملايين شخص.

صندوق النقد: وقف بلدان العالم للدعم سيؤدي إلى افلاسات ضخمة

حذّرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، من أنّ دول العالم قد تواجه افلاسات ضخمة وضررا اقتصاديا دائما إذا أوقفت قبل الأوان الدعم النقدي والمالي المقدّم في الوقت الراهن لمساعدة اقتصاداتها خلال الأزمة الحالية.

وقالت: "نحن واضحون تماما في الرسالة التي نبعث بها، وهي عدم سحب الدعم قبل أوانه. إذا فعلنا ذلك فقد نواجه افلاسات ضخمة وبطالة هائلة".

وأشارت إلى أنّ "الاقتصاد العالمي يبدو أقل سوءا مما كان عليه في يونيو (حزيران)، ومن هذا المنطلق سوف يجري الصندوق تعديلا لتوقعاته للإنتاج العالمي في 2020 بزيادة طفيفة"، لافتة إلى أنّ "الاقتصاد العالمي ينهض مجددا من أعماق هذه الأزمة".

وأكدت أنّ "هذه الكارثة لم تقترب بعد من نهايتها، حيث تواجه كافة البلدان الآن ما سأسميه "الصعود الطويل"، وهو صعود صعب سيستغرق وقتا طويلا وسيكون متقطعا وضبابيا وعرضة للعثرات".

وكان توقع صندوق النقد في يونيو (حزيران) أن تؤدي إجراءات الإغلاق الناجمة عن فيروس كورونا إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي 4.9 في المئة، ليكون أكبر انكماش منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، ودعا الحكومات والبنوك المركزية إلى مزيد من الدعم عن طريق السياسات. ومن المقرر أن ينشر الصندوق توقعاته المعدّلة في الأسبوع المقبل.

مصر تحقق فائضا أوليّا في موازنة 2020-2021

كشف وزير المالية المصري محمد معيط، عن تحقيق مصر فائضا أوليا في الميزانية بلغ 100 مليون جنيه (6.39 مليون دولار) في الربع الأول من السنة المالية 2020 – 2021، لافتا إلى أنّ "مصر أطالت عمر الدين إلى نحو 3.2 في المئة خلال شهر يونيو (حزيران) من 1.3 في المئة في يونيو (حزيران) 2013، في حين من المتوقع وصوله إلى 3.8 عام بحلول يونيو (حزيران) 2021".

وقلّصت مصر الفائض الأولي المتوقع إلى 1.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من 2 في المئة في السنة المالية التي انتهت في يونيو (حزيران)، متوقعة تراجعا جديدا إلى 0.5 في المئة في 2021–2020 في خطاب نوايا أرسلته إلى صندوق النقد الدولي في يونيو (حزيران) الماضي، مرجّحة أن تخفّض جائحة (كوفيد – 19) الإيرادات وزيادة متطلبات الإنفاق.

وتراجع إجمالي عجز ميزانية مصر إلى 7.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2019 – 2020 من 8.2 في المئة في السنة المالية 2018 – 2019. وحققت مصر فائضا أوليا 1.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية

المنتهية في 30 يونيو (حزيران)، بينما كانت تتوقع عجزا قدره 7.2 في المئة في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو (حزيران)، وذلك قبل أن تضرب جائحة فيروس "كورونا" اقتصاد مصر بشدة.

المركزي العراقي يتوقّع تراجع الاحتياطي الأجنبي

أشار محافظ البنك المركزي العراقي مصطفى غالب، إلى أنّ "التراجع في أسعار النفط الخام وقرار البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بتخفيض معدلات الإنتاج، أدى إلى انخفاض إيرادات العراق النفطية".

وأوضح غالب أنّ "التراجع في سعر النفط عالميا والتخفيض الذي شهده الإنتاج في العراق استنادا إلى اتفاق أوبك أديا إلى انخفاض إيرادات النفط الخام، وبالتالي تراجع المبالغ الدولارية التي كانت وزارة المالية تقوم ببيعها إلى البنك المركزي العراقي لقاء الحصول على الدينار العراقي الذي تستخدمه في تمويل نفقاتها محليا، الأمر الذي أدّى إلى تراجع الكميات المتراكمة من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، فضلا عن عملية خصم الأوراق المالية الصادرة عن وزارة المالية لغرض سد العجز الذي شهدته الحكومة في تمويل إنفاقها، وبالخصوص الإنفاق الجاري من قبل البنك المركزي لصالح المصارف الحكومية".

ولفت غالب إلى أنّ "غالبية الإنفاق الجاري سيتحول الى طلب استهلاكي يمثل في النهاية طلبا على الدولار الأميركي، وبقيام البنك المركزي بتلبية هذا الطلب لتمويل الاستيرادات فإن الاحتياطيات الأجنبية يتوقع أن تشهد تراجعا يضاف إلى التراجع الناجم عن انخفاض الإيرادات النفطية في حال لم تتغير المعطيات الحالية".

88.8 مليار دولار خسائر الحرب اليمنية

كشف تقرير صادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (حكومي)، عن انكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن عام 2020 بنحو 50 في المئة بالمقارنة مع عام 2014، في حين بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية حوالي 88.8 مليار دولار من جراء تراجع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014 – 2020.

وأرجع التقرير الخسائر إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اليمني، وعلى وجه الخصوص التدمير الذي لحق بالبنى التحتية والمنشآت الإنتاجية والخدمية وتعطيل كثير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. حيث انعكس مجمل هذه الآثار على شكل أزمات حادة في السيولة النقدية وفي المشتقات النفطية والكهرباء والغذاء والمياه والنقل والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

وأدى الانكماش الاقتصادي إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بحوالي الثلثين مقوما بالدولار، كما سيطر الفقر على 80 في المئة من السكان، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات حرجة فضلاً عن هروب الاستثمارات إلى الخارج بحثا عن ملاذات آمنة.

وبحسب التقرير، فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 1139 دولاراً عام 2014 إلى 364 دولاراً (بسعر الصرف الموازي) عام 2019، وبمعدل تغيّر تراكمي بلغ ناقص 69.5 في المئة، ما يعني انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر وتزايد حدة الأزمة الإنسانية.

التضخّم في السودان يقفز إلى 212 في المئة

كشف جهاز الإحصاء السوداني، عن تسارع التضخم السنوي صعودا إلى 212.29 في المئة خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، بالمقارنة مع 166.83 في المئة خلال شهر أغسطس (آب)، مدفوعاً بارتفاع أسعار الغذاء والمواصلات.

يأتي هذا التطور فيما يشهد التضخم تصاعداً في السودان منذ بضع سنوات، تقوده أسعار الأغذية والمشروبات والوقود والسوق السوداء للدولار الأميركي. وعزا الجهاز أسباب الارتفاع إلى صعود أسعار بعض السلع الفرعية لمجموعة الأغذية والمشروبات كالخبز والحبوب واللبن والبيض والزيوت والدهون والبقوليات والخضر والسكر، إضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعتي النقل والصحة.

وبلغ معدل التضخم للمناطق الحضرية لشهر سبتمبر (أيلول) الماضي 176.29 في المئة مقارنة بـ 151.20 في المئة خلال شهر أغسطس (آب) الماضي، فيما قفز معدل التضخم للمناطق الريفية لشهر سبتمبر (أيلول) وسجّل 241.09 في المئة مقارنة

بمعدل 178.67 في المئة خلال شهر أغسطس (آب) المنصرم.

في الموازاة، واصل الجنيه السوداني انهياره أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار الذي وصل سعره في السوق الموازية إلى 265 جنيها. وجاءت الزيادة وسط أنباء عن نية الحكومة إصدار قرار بتحرير أسعار البنزين والغازولين، ووقف الدعم الحكومي عنهما في إطار سياسة ترشيد الدعم لتقليل الإنفاق الحكومي.

77 مليار دولار خسائر قطاع النقل الجوي العالمي

حذر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) من خسارة قطاع النقل الجوي عالميا نحو 77 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام الجاري، أي ما يعادل 13 مليار دولار شهريا أو 300 ألف دولار لكل دقيقة بالرغم من استئناف الرحلات الجوية.

وأظهر تقرير صادر عن (إياتا)، بأن سيولة القطاع ستستنزف بمعدل متوسط يتراوح من 5 إلى 6 مليارات دولار شهريا العام المقبل بالرغم من التعافي البطيء في النقل الجوي. ودعا الاتحاد الدولي إلى دعم القطاع خلال موسم الشتاء المقبل من خلال إطلاق إجراءات إغاثة مالية إضافية، بما في ذلك المساعدات المالية التي لا تضيف المزيد من المديونية إلى الميزانية العمومية لشركات الطيران المثقلة بالفعل.

ووصلت قيمة مساعدات الدول حول العالم إلى 160 مليار دولار، بما في ذلك المساعدات المباشرة وإعانات الأجور، والإعفاءات الضريبية للشركات، والإعفاءات الضريبية الخاصة بالصناعة بما فيها الضرائب على الوقود.

وفي هذا الإطار، أوضح المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي ألكسندر دي جونياك أنّ "تداعيات أزمة فيروس كورونا تتزايد باستمرار"، مؤكدا أنّ "عدم استبدال برامج الدعم أو تمديدها سيعود بعواقب وخيمة على القطاع المتعثر"، مشيدا بالجهود التي بذلتها الدول للحفاظ على عمل القطاع ودعم ملايين الوظائف في قطاعي السفر والسياحة.

المنتدى الإقليمي الرابع للمحتوى الرقمي العربي
"مستقبل المحتوى العربي على الانترنت"

شارك اتحاد الغرف العربية في فعاليات المنتدى الإقليمي الرابع للمحتوى الرقمي العربي الذي عقد خلال الفترة ما بين 5 و7 أكتوبر (تشرين الأول)، وذلك بتنظيم من وزارة المواصلات والاتصالات في دولة قطر، وتحت رعاية جامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات بدولة قطر، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وقد حظي المؤتمر بمشاركة أكثر من 400 شخص.

وجرى التأكيد خلال المؤتمر من قبل المتحدثين على أنّ دور اللغة يتجاوز كونها وسيلة تواصل إلى أنها تمثل العنصر الأساسي المكون للهوية وهي الوعاء الحاوي لثقافة الأمة والحامل لقيمها وخصائصها وسماتها وتاريخها وتقاليدها، ويتبلور حماية اللغة العربية في استكشاف الآليات التي تساعد على تدارك نقص المحتوى العربي على الشبكة، كما أن المحتوى العربي أصبح لا يتعلق فقط بالرفاهية أو قائما على الاختيار ولكنه أصبح من الأمور الضرورية التي يجب أن يتم التركيز عليها من أجل تعزيز اللغة العربية ومن أجل أن تكون اللغة العربية هي النافذة الأساسية للحضارة والتواصل.

وشدد المتحدثون في المؤتمر على أنّ دعم المحتوى الرقمي العربي خلال الأزمات ضرورة تقتضيها طبيعة التحديات التي نعيشها اليوم، وهي مهمة مناطة بالجميع: مؤسسات وأفراد، من أجل الحفاظ على الموروث العربي والهوية، وتوصيل المعلومات الصحيحة بلغة سلسة يفهمها الجميع في عالم بات اليوم يعتمد على الكلمة والمعرفة الرقمية، منوهين ان الاتجاه خلال أزمة كورونا إلى منصات التعليم الإلكتروني والتحول الرقمي والزيادة في تقديم الخدمات عن طريق الإنترنت ساهم في زيادة المحتوى الرقمي العربي بشكل ملحوظ خاصة على المواقع الخدمية ومواقع البيع الإلكتروني.

إلى ذلك، تضمن المنتدى على مدى أيامه الثلاثة، خمس جلسات نقاشية رئيسية تمحورت حول واقع المحتوى الرقمي العربي، وأهمية المحتوى الرقمي العربي في الصحة وخلال الأزمات، والآفاق المستقبلية للتعليم عن بعد في المنطقة العربية، ودور المحتوى الرقمي العربي في المدن الذكية، والمحتوى الرقمي العربي والابتكار وريادة الأعمال لدى الشباب، وأثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز المحتوى العربي.

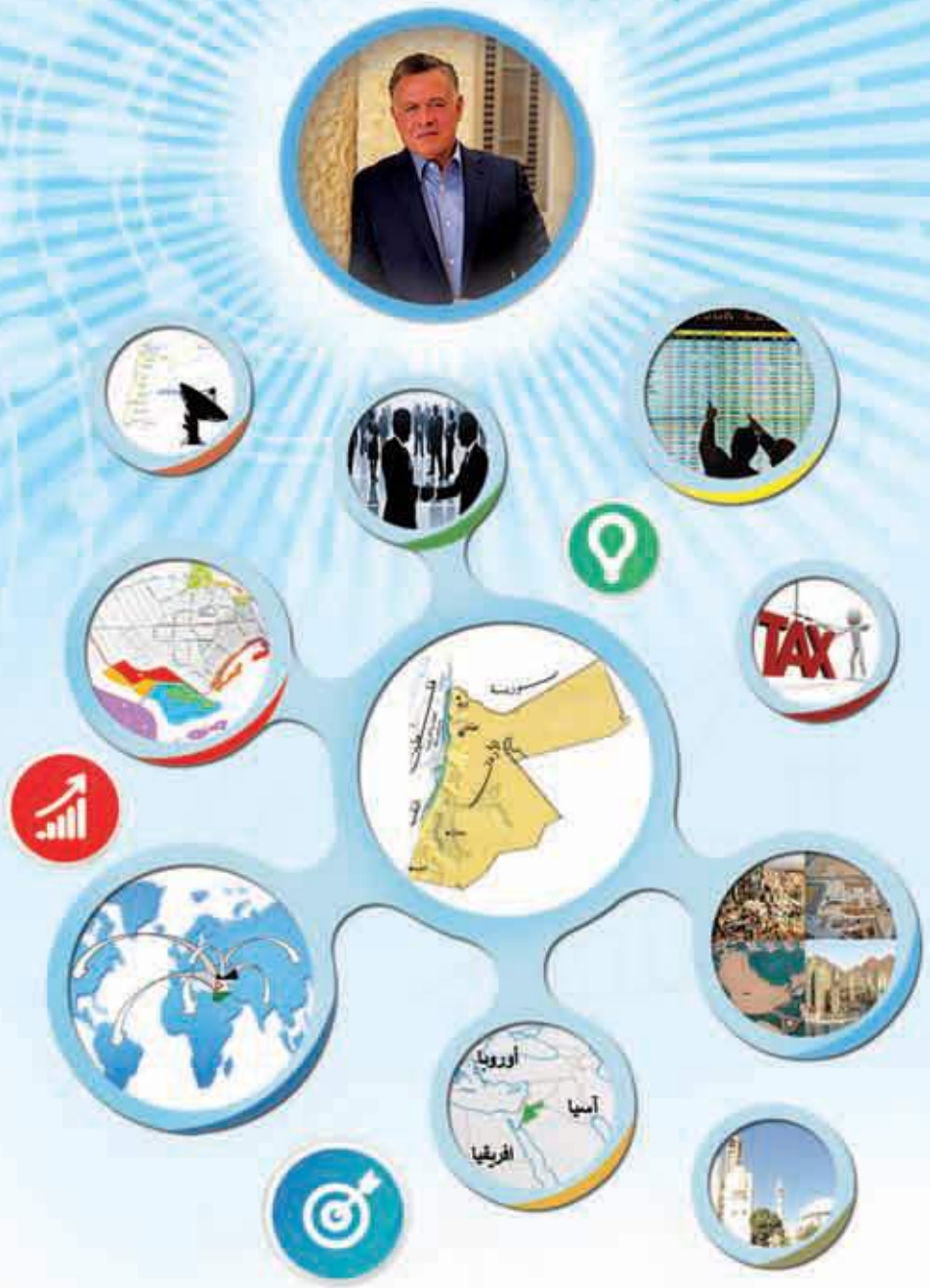

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـــي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

NATIONAL MOBILIZATION OF ENTREPRENEURIALISM I N ISLAMIC ECONOMIES

NASEEM JAVED

A blueprint is needed to revive the midsized business economy across a nation, but first priority is its driving philosophy. Today, no additional proof is required on the critical lack of grassroot prosperity among economies of the world. To explore reality, we must acknowledge that when mankind is in trouble, only mankind's rules will solve the issues.

The old systems have failed and the restless citizenry of the world is now demanding answers. The mind is limitless and is hardwired like the open universe; therefore, a focused mind is one of the biggest achievements of life. If the mind is a miracle of the universe, the body is an amazing temple that houses this gift, and while mankind has slipped badly on this realization, self-discovery, self-optimization and lifelong learning are where we need to start once again on a new blank page. An entrepreneurial mind — a product of lifelong learning — is cognizant and very capable of handling local, national or global tasks. Today, a billion new entrepreneurs are being added to the world. Historically, some 100,000 entrepreneurs carved out the entrepreneurial supremacy of the US that lasted well over a century. A new world is advancing by the hour and nations that are slow have no chance of winning in this race of economic performance. Can Islamic economies re-prioritize their new national investing? Historically, Islamic economies, unlike the west, never understood 'soft -power-asset-management', the art of imagining staying stuck on old factory floors.

This is like when bicycle makers are forbidden to dream of drones or flying cars. With new measurements of success, nations are now required to prove their mastery of transforming their own citizenry to be capable of global age skills with lifelong learning. This is to ensure a nation ends up with soft -power-assets and become globally agile on trade and claim their global image supremacy of innovative excellence, leaving far behind hard-asset-centric, traditionally structured economies based on short-term profit results.

New models of creating national wealth and identity If investing only in selected lower hanging fruits is considered a good strategy, nowadays investing more in the jungles and trees while they grow to new heights will become a better strategy. Islamic economies will increasingly face restless youth and anxious citizenry and there is nothing more critical than creating nationwide grass root prosperity. Today, hard work is being replaced by smart work which in turn is being replaced by machines. The 'masters' of robots will be the new smart learners, while the 'slaves' of robots will be the deniers of change. New 'dams' and 'bridges' are now critically needed when tsunamis of technologies over flow 'riverbanks' and 'shores' drowning the populace. This can be a wake-up call for Islamic economies to rethink and reinvent their investing plans. Is it is easy to transform people? No, it is almost impossible at times, but here are some global age options and new-style thinking.

The 'four enlightenments' when calling for mass transformation and positive mobilization of citizenry are as follows:1. Self-discovery Close your eyes and discover your hidden talents, create supreme performance and become a global age thinker. This will open up entrepreneurial thinking with enterprising journeys. Open your eyes and study the global age and indulge at the enterprise level, and build and create massive growth. Do something phenomenal. This will open up new business ideas.2.

Grass root prosperity Open your mind and lead by example, deploy and create grass root prosperity, improve surroundings, help teams, share knowledge and create extreme value. This will open up collaborative thinking, leadership roles and national mobilization. Open your heart and share your authoritative command and knowledge, mobilize and help your own nation and make sure it is moving in the right direction as well as assist in boosting the national economy. Mankind demands straight answers, seeks new alternatives, strives for grass root prosperity and is ready to lift the weight via the power of entrepreneurialism.3. New challenges for Islamic Economies Can a nation declare that its top priority is to discover the hidden and untapped talents of its citizenry? Can it demonstrate superior skills to mobilize small and medium businesses across the nation? Can it adopt continuous self-learning to foster occupational superiority for the nation? Can national leadership demonstrate a refined understanding of entrepreneurial skills 4.

Facts The world can easily absorb unlimited exportable ideas in unlimited vertical markets. Fact: The well-designed innovative ideas are worthy of such quadrupled volumes. Fact: The entrepreneurial and dormant talents of a nation are capable of such tasks. Fact: The new global age skills, knowledge and execution are now the missing links. The five pillars of global age transformation What's really stopping

a high potential enterprise from expanding to 100 countries? The following are the five pillars of global age transformation: • Global age thinking: What will it take to reorganize and operate as a multinational organization with little or no extra costs? • Global age modeling: Optimize and integrate soft power assets against sluggish hard asset centricity. • Global age execution: Get trained to achieve what normally takes 365 normal days to do it in only 365 hours. • Global age presence: Bring the image supremacy of innovative excellence into global space and profit.

• Global age prosperity: Become a magnet of prosperity with new revenues, new funding and new alliances. Cold facts and warm realities Success at times is failure management; failure is often a lost batt le, but not a lost war as ultimate success is not necessarily winning the war — success is far more about understanding the battle field, as the real victory is hidden outside the war. Soon, economic leadership will be less about raw commodities and infrastructure and more about mental endurance and global age skills of its citizenry. Imagination and entrepreneurialism are far more important over just commodities and infrastructure. The three steps for the Islamic economy to advance on grass root prosperity are 1. Identify 1,000 to 10,000 or one million small and midsized entrepreneurs within a nation, and create a national agenda to quadruple their performance on innovative excellence and exportability. Caution — this is not to be confused with old outdated, dysfunctional, government data; rather it requires the assembly of ultramodern, digital and current profiles of midsized enterprises within a nation. 2. Deploy digitization of top national trade associations and chambers of commerce to upgrade to world-class digital platforms so that their entire membership can skate nationally and globally, showcasing their goods and services. Caution — this is not to be confused with already broken and disconnected websites from the last decade; this is more like the LinkedIn format with colorful and highly interactive platforms. 3. It is time to engage the national entrepreneurial talent — 1,000 to 10,000 or one million small and midsized businesses — in ongoing discussions and high-quality entrepreneurial debates and to create global bounce that will unveil unlimited growth. Caution — this is not to be confused with a single plastic award night; this is about outstanding performance during 364 days of the year with every day filled with active and daily engagements. Timelines: Once the mobilization agenda is set, such issues are tackled within a year or less.

Why is there a critical lack of knowledge? Some 10,000 chambers of commerce of the world are sorting out trade wars and trade disputes, but there is little or no concentration on new global age demands of the global marketplace for their memberships. In the meantime, there are some 100,000 national trade associations of the world stuck in last-century thinking when it comes to advanced level digital platforms and are afraid about their future roles and return on investment on membership fees. They will all shine under new flags of creating new global bounce and prosperity. Caution — what's already on the floor of these organizations is just dead weight in need of a scale to measure the opportunity loss. The public sectors of the world are grossly under-optimized and have little or no

knowledge of their own hidden talents. They are seriously afraid of entrepreneurialism and without global age skills or innovative ideas, they know nothing about taming the elephant of global survival. It is time for the public sector to become confident, highly optimized and fearless, and contribute freely to new ideas and prosper. By all means, such transformations are no easy task; however, they are less dependent on new funding but heavily dependent on global age-execution and strategic agenda. The small and mid-sized enterprises all over the new and old worlds, though in critical need of global age expertise, are already in boiling pots and do not have the time, finances or luxury to intellectualize such issues. They have already lost faith in their local support but will rejuvenate with joy and become the number one source of new job creation within the nation once they wake up to the fact that prosperity is easily accessible. The over flow of free technologies and progressive local, national and global solutions are grossly misunderstood and the least optimized areas. This is an ocean in need of swimmers and scuba divers. Such programs also improve the current status of national issues like: Nations are already flooded with massive innovations, but lack massive commercialization. Nations have over-certifications and degrees but seriously lack business directions. Nations have empty incubators and exhausted accelerators like real estate projects.

Nations have economic development programs but often without a mega punch. Roundtable or senior cabinet-level discussions are a good starting point.

ECONOMIC SITUATION IN AUSTRIA & THE EU IN LIGHT OF COVID-19

I. **Austria's economy and GDP in Q2 of 2020 in light of COVID-19 pandemic and the relevant measures**

i) Austria's economy slumped by 12.1% in the 2nd quarter of 2020According to preliminary calculations by Statistics Austria, the economy in Austria slumped by 12.1% in real terms (seasonally and working day adjusted) in the 2nd quarter of 2020 compared to the previous quarter. Compared to the 2nd quarter of 2019, a real decline in gross domestic product (GDP) of 14.3% was recorded. The measures to curb COVID -19 pandemic had an impact on almost all economic indicators. In 2019, the Austrian economy grew by 1.4% (real). Compared to previous years (2017: + 2.4%; 2018: + 2.6%), the dynamic of growth had already weakened significantly.

"The Austrian economy has slumped dramatically in the second quarter by 12.1%. This is the strongest decline since the Second World War. The COVID -19 pandemic hit the economy while experiencing a period of economic slowdown. Almost the entire EU area growth rates were already significantly weaker in 2019 than in previous years", says Tobias Thomas, General Director of Statistics Austria.

ii) GDP in the 2nd quarter of 2020: production, domestic demand and foreign trade equally affected The real decline in private consumption of 12.6% compared to the previous quarter (-16.1% compared to the

same quarter of the previous year) can mainly be attributed to the restrictions in the leisure sector, in particular catering, accommodation, cultural and sports services. In contrast, consumption in housing, especially rents, electricity and heating, and in the food / beverages sector shows increases as expected. The investments recorded a real decline of 7.5% over the previous quarter (-12.3% on-year growth). Investments in means of transport were particularly affected (-14.8% compared to the previous quarter, -41% compared to the same quarter of the previous year) and in machines (-12.9% compared to the previous quarter, -19.7% compared to the same quarter of the previous year). Construction investments also fell sharply (-7.4% compared to the previous quarter, -8.1% compared to the same quarter of the previous year).

The foreign trade had begun to lose momentum in 2019. Imports were already declining from the 2nd quarter of 2019 and in the 2nd quarter of 2020 they once again recorded a strong real decline of -13.2% compared to the previous quarter (-17.4% compared to the same quarter of the previous year). Goods and services were equally affected. The export data provide a similar picture (-13.2% compared to the previous quarter, -18.1% compared to the same quarter of the previous year). The losses in tourism are clearly evident in the decline in service exports (-14.6% compared to the previous quarter, -20.9% compared to the same quarter of the previous year).

iii) The impact of COVID-19 measures on the various economic sectors and on employment The measures to contain COVID -19 left clear marks in large parts of the service sector in the second quarter of 2020. The strongest real decline with -65.2% compared to the previous quarter (-61.1% compared to the same quarter of the previous year) is attributable to the area of accommodation and gastronomy, followed by the entertainment and cultural area with -27% compared to the previous quarter (-35.3% compared to the same quarter of the previous year). Overall, almost all economic sectors witnessed a real decline in the 2nd quarter of 2020 compared to the 1st quarter of 2020, but the various areas have been affected to different extents. The lockdown had hardly any effect on the housing sector (-0.7% compared to the previous quarter, + 2.2% compared to the same quarter of the previous year), the health care system and public administration (-0.5% compared to the previous quarter, -0.6% compared to the same quarter of the previous year) as well as the information and communication sector (-1.3% compared to the previous quarter, + 1.1% compared to the same quarter of the previous year). The manufacturing of goods was hit by the effects of the pandemic in a previously weak environment. Similar to foreign trade, the decline began at the end of 2019 and reached a provisional low in the 2nd quarter of 2020 at -15.6% in real terms compared to the previous quarter (-18.4% in real terms compared to the same quarter of the previous year).

The economic slump is also reflected in the employment figures. The short-time working regulation contributed to the decrease in total hours worked (-12.9% compared to the previous quarter, -16.6% compared to the same quarter of the previous year), but at the same time kept the decline in employment within limits (-4.5% compared to the previous quarter, -4.9% compared to the same quarter of the previous year). Compensation for employees fell by 7.2% (nominal, adjusted)

in the 2nd quarter of 2020 compared to the 1stquarter of 2020 and by 6.2% compared to the 2nd quarter of 2019.

II. Public finances in the first half of 2020

In the first half of 2020, Austria recorded a public deficit of 9.4% of gross domestic product (GDP) or €16.8 billion. According to Statistics Austria, this means a deterioration of €17.3 billion compared to the first half of 2019 (first half of 2019: public surplus of €0.5 billion or 0.2% of GDP). The government revenues declined compared to the first half of last year by 6.4%, or €6 billion (H1 2020: €88 billion, H1 of 2019: €94 billion), while government spending rose by 12.0% or €11.3 billion to €104.8 billion (first half of 2019: €93.6 billion). The government debt increased in absolute numbers and amounted to €315.7 billion at the end of the 2nd quarter of 2020, that is €35.4 billion higher than at the end of the 4th quarter of 2019. The debt ratio - the ratio of government debt to GDP - rose to 82.6% (end of 2019: 70.5% of GDP or €280.3 billion)."The Corona crisis ends the budget consolidation. The Austrian budget posted a budget deficit of 9.4% of gross domestic product in the first half of this year. The reason for this was a significant increase in crisis-related expenditure with a simultaneous decrease in tax revenue in particular. The debt ratio rose by 12.1% to 82.6%. In the years 2015 to 2019, Austria had reduced its government debt from 84.9% to 70.5% and thus approached the Maastricht criterion of 60%," clarified Tobias Thomas, Director General of Statistics Austria.87.7% of government revenue in the first half of 2020 came from taxes and social contributions, which totaled €77.1 billion. That is a decrease of 5.9% or €4.9 billion compared to the previous year.In terms of value, the greatest losses on the income side in the first half of 2020 compared to the same period in the previous year were recorded in taxes: in the case of income and wealth taxes (-9.9% or -2.4 billion euros), this mainly affects corporation tax (-33.4% or -1.3 billion euros) and income tax (-49.1% or -0.9 billion euros). The decrease in production and import taxes (-8.6% or -2.4 billion euros) is mainly due to sales tax (-9.5% or -1.4 billion euros) and the mineral oil tax (-22.8% or -0.5 billion euros). In the first half of 2020, 43% of government spending went

on social benefits, 20% on wages and salaries and 11% each on subsidies and intermediate payments.
The largest in terms of value increase on the expenditure side was in subsidies (estimated at + 356.8% or +9.2 billion euros); this includes expenses for short-time work and fixed costs subsidy. The monetary social benefits have also risen sharply (estimated at +6.5% or +2.3 billion euros) due to the increased expenditure for unemployment benefits and the hardship fund.

III. **Aviation, Tourism and Hospitality Sectors highly impacted by COVID-19 restrictions**

i) **Almost 80% fewer passengers in July and August 2020** According to Statistics Austria, in July and August 2020 only a fifth of the passenger volume of the corresponding period of the previous year was achieved at the six Austrian airports, with a total of 1.5 million passengers (including transit). The flight movements in scheduled and occasional traffic at the airports in Vienna, Graz, Innsbruck, Klagenfurt, Linz and Salzburg decreased by 66.1% to 20,043 take-offs and landings.
"The global travel restrictions due to the corona pandemic have given passenger air traffic a hard landing. After a record winter, 2020 was followed by the weakest summer in more than 30 years. In the main holiday months of July and August, there were almost 80% fewer passengers than in the summer of the previous year. With the onset of the Corona crisis, the number of flights initially fell to half the number of flights from March 2019, while the number of passengers even fell by almost two thirds. In April and May 2020, not even 5% of the flights compared to the previous year were operated", explains Tobias Thomas, Director General of Statistics Austria.

ii) **Massive drop in overnight stays in 2020 summer tourism season** According to preliminary statistics conducted by Statistics Austria, the number of overnight stays by guests in Austria in the current summer season (May to August 2020) totaled 39.51 million, 33% below the previous year's level. The number of arrivals was estimated at 10.51 million, 43.2% less than the same period in 2019. Due to the COVID-19 crisis, domestic guests travelled within their own country much more often in the main summer season 2020 than in 2019, particularly to destinations at lakes or in alpine regions. According to the Austrian Institute for Economic Research (WIFO), severe restrictions on air travel and entry bans implemented due to COVID-19 pandemic had a drastic event on the Austrian capital's tourism. For the months May-August 2020, international overnight stays in Vienna dropped by 85.6% compared to 2019, and by more than three quarters in the peak season (July 77.8%, August 76.8%). In August, guests from Austria and Germany partially compensated for the massive drop in overnight stays by guests from other countries.

The federal states of Burgenland (+ 6.8% compared to August 2019), Styria (+ 4.1%) and Carinthia (+ 2.2%) were able to improve their overnight stays thanks to the strong growth in overnight stays by domestic guests in August. The other federal states recorded declines compared to the same month last year: Vorarlberg -0.5%, Tyrol -7.1%, Salzburg -10.6%, Upper Austria -11.4% and Lower Austria -18.4%.

iii) **WKÖ President Mahrer calls for further relief measures for city hotels**

Rising numbers of corona infections and travel restrictions cloud the prospects for the city hotel industry, which is already badly ailing. “The situation is more serious than many believe,” commented Harald Mahrer, President of the Austrian Federal Economic Chamber (WKÖ), on the situation of the city hotel industry in Austria, which has been badly hit by Corona. Many small hotels are about to end, therefore measures are being worked on within the WKÖ to support the city hotel industry in particular. The Chamber is calling for an extension of short-time working, among other things, whereby Mahrer assumes that a further extension in spring will only be granted to a few sectors. In addition, it should be easier to reduce working hours to a minimum of 10% and to increase them again in order to be able to react flexibly to the booking situation. Susanne Kraus-Winkler, chairwoman of the WKÖ’s hotel industry, believes that the extension of the fixed cost subsidy is particularly important. “A lot of brainpower flowed into it,” said WKÖ President Mahrer. “It must be implemented as quickly as possible,

I mean immediately - otherwise many companies would have to close down. The EU has room for maneuver, which must be used to the maximum. I have absolutely no sympathy for discussions on the back of Austrian companies”, added Mahrer.

IV. **Unemployment and reduction of working hours in Austria in light of COVID-19**

i) **Slow reduction in unemployment poses a risk of solidification**

“So far, only about one-third of the unemployment caused by the crisis has been redressed. As a result, it is consolidating, and long-term inoccupation has markedly increased since spring 2020. This development is alarming, especially as the number of long-term unoccupied persons registered as unemployed is already close to its peak of 2016 and the crisis has not yet been overcome”, stated Stefan Schiman from the Austrian Institute of Economic Research (WIFO).

The reduction of unemployment continued

in August. So far, a good third of the crisis-related surge has been made up for. In August 2020, 371,893 persons were registered as unemployed with the AMS, and a further 51,017 took part in training courses; in total 422,910 persons were unemployed in August 2020. Due to unemployment declining only slowly, there is a growing risk of solidification. Since spring, the number of long-term unoccupied persons registered as unemployed has been rising. In August, it was already a quarter higher than in the previous year and, at 121,100, almost reached its high from 2016.

ii) **Fewer hours worked in trading and service companies in the first half of 2020**

In the first half of 2020 the number of hours worked in retail fell by 11.5% compared to the same period in the previous year, and by 20.3% in service companies. As evaluations by Statistics Austria also show, gross wages and salaries fell both in retail (-0.4% compared to the first half of 2019) and in the service sector (-3.4%). The number of employees decreased in the same period by 2.2% and by 8.3% in trade and in services respectively. These declines compared to the same period of 2019 could be mainly attributed to the company closings in spring and to the short-time working regulations as part of the measures to contain the Corona pandemic.

V. **Rebuilding Austria's Economy and encouraging investments**

i) **Austria is one of the top three countries in rebuilding the economy**

According to the European Central Bank, Austria is ranked second in the Eurozone with respect to investments in relation to GDP to aid the Austrian economy.

In the meantime, a €50 billion package of measures has been put together. It is being continuously expanded and readjusted to promote investments and get the economy going again. Loss carrybacks comprise one of the measures designed to relieve the burden on companies. Loss carrybacks translate into a quick liquidity boost for Austrian companies, and this means for example deferred taxes due this year will not have to be completely paid. The fixed cost grant is another means being used to ensure a higher level of liquidity. Companies can receive reimbursement for up to 100% of their fixed costs with little effort. In particular, this aims at assisting companies suffering from long-term effects of the coronavirus crisis.

ii) **Additional "motivation billion" for investments**

In an attempt to stimulate investment activity in Austria, the federal government is allocating an additional billion euros for investment bonuses. This means that 2 billion euros are available to fund new business investments.

8 "These funds –paid out in the form of non-repayable grants - are intended to motivate companies to make new investments again and thus send a clear sign of confidence for the investment location", emphasizes Harald Mahrer, President of the Austrian Federal Economic Chamber (WKÖ). "This additional billion in motivation will make an important contribution to Austria's badly ailing economic engine. Because investments are the basis for prosperity and growth, they subsequently strengthen our operations, secure and create employment", says Karlheinz Kopf, Secretary General of WKÖ.The bonus for new entrepreneurial investments, which can be applied for since the beginning of September is

7%, and even up to 14% for investments in the areas of health, digitization or sustainability. The investment bonus can also be applied for in addition to existing environmental and green electricity subsidies. “The stimulation of investments is therefore also an important contribution to climate protection,” says Mahrer in conclusion.

VI. The EU’s current economic situation and recovery plan

In the EU, all components of demand were impacted by the economic downturn in the second quarter; in the UK, France and Italy, private consumption was affected to an above-average extent. In Austria, the economic output was one eighth less in comparison with last year’s level, the decline thus being less marked than the EU average. Private consumption and gross investments shrank at a slightly higher rate, exports contracted by almost one fifth, whereas public consumption had a stabilising effect. In Austria, tourism was affected less compared to Italy and Spain. Despite the improvement of the business climate that demonstrates expectations as well as the current situation, more companies reported a deterioration in credit conditions. As GDP figures in August documented the severe economic slump in the EU countries in the second quarter, the details now show that it affected all demand components. Only in Germany and Spain the negative trend was moderated somewhat by public consumption demand. In Spain and Italy, exports of services suffered a particularly harsh slump due to the substantial importance of tourism, while private consumption fell disproportionately in the UK, France and Italy. As infection rates in Austria and elsewhere are on the rise again, the outlook for all sectors over the next few months remains vague; a further tightening of measures on the supply side and a sharper drop of demand seem feasible.With the aim of mending the social and economic damage caused by the COVID-19 pandemic and catalyzing Europe’s recovery, the EU leaders agreed on July 21st on a major recovery plan for Europe of €750 billion and a multiannual financial framework for 2021-2027 (€ 1 100 billion), leading the way out of the crisis and laying foundations for a modern and
more sustainable Europe. Negotiations with the European Parliament will now follow with a view to urgently finalising the work on all legal acts. The Own Resources Decision, once adopted, should be approved by Member States as soon as possible, in accordance with their respective constitutional requirements.

VII. A ray of hope from Austria to the world: First case study shows effectiveness of Penninger’s drug

It has long been known as the Penninger drug, the drug candidate actually bears the name APN01: One hope in the fight against the global coronavirus pandemic is the enzyme ACE2, which is currently being tested in a clinical study by Apeiron Biologics on Covid-19 patients. A current case study has now confirmed the effectiveness of the drug candidate from Vienna with new data and shows that the virus is specifically blocked by the administration of APN01.The publication, which was published in the renowned journal The Lancet Respiratory Medicine, describes the first treatment of a Covid-19 patient with a severe course in Vienna who was treated with the active ingredient APN01.
The published data show the expected signs of immune response, rapid reductions in viral load and inflammatory mediators, and the

development of high levels of neutralizing antibodies. The treatment was associated with a significant clinical improvement in the patient. The basis behind the mechanism of action was developed in 2005 at the Institute for Molecular Biotechnology (IMBA). At that time, ACE2 was described by Josef Penninger and colleagues as the essential entry point of a coronavirus, which caused a global outbreak of the lung disease SARS as early as 2003. It was possible to build on the research from then, because it was shown that SARS-CoV-2 uses the same mechanism to infect cells.

The typical "spikes" structures, surface proteins of the virus particles are even more strongly attached to the ACE2 receptors on human cells. At the same time, ACE2 has a second important function as a regulator: It reduces high blood pressure and protects organs such as the heart, blood vessels or the lungs from severe diseases. ACE2 docking points are not only located in the lungs, but also in the heart, in the blood vessels, in the intestines and the kidneys, which could explain the severe course of COVID-19 disease through organ failure and sepsis.

"With this case, we have now presented the first data on soluble ACE2 therapy in a patient with SARS-CoV-2 infection," comments Alexander Zoufaly, senior physician in the Department of Infectious Diseases / Clinic in Favoriten, Kaiser-Franz-Josef-Spital, and first author of the publication.

"The results of this patient case study are encouraging and support the rationale for further exploring APN01 as a therapy for the treatment of COVID-19 in phase II clinical trials.

"The new patient records support APN01's ability to lock the door to the virus. In contrast to practically all other drug candidates, APN01 has a double effect: It blocks the virus and through its enzyme function, it can protect the lungs, blood vessels or heart from injury. The current results provide essential data that this important enzyme function of APN01 is retained in treated COVID-19 patients, "says Josef Penninger, co-inventor of APN01 and founder and board member of Apeiron Biologics.

Source: Austro – Arab Chamber of commerce

EGYPTIAN ECONOMY'S ABILITY TO WITHSTAND THE ECONOMIC REPERCUSSIONS OF THE CORONAVIRUS

Throughout its history, Egypt has witnessed many challenges and conflicts that contributed in a way or another to obstructing the development path; yet, Egypt made sure to overcome these challenges and cope with the regional and international variables, taking advantage of its unique geographical location, which played a vital role in the development process.

Perhaps what Egypt has been going through since 2011 is a clear evidence on that, given the accumulated economic issues, and the new rising vision to address these issues since 2013, including corrective economical programs that are substantially different from its predecessors. These programs focused on addressing the root causes of existing and emerging issues & threats with all the available tools.

During the era of President Al-Sisi, Egypt succeeded for the first time in its history at converting consumer spending to productive spending for the sake of building and developing the country infrastructure completely (roads, bridges, reclaiming and cultivating hundreds of thousands of acres, providing housing for poor & middle-income citizens, founding a new administrative capital, upgrading factories, upgrading informal settlements, continuing to open massive production projects in different governorates, and continuing the digital transformation of the government). This indicates the presence of a scientific and a well-studied plan for building a modern country to overcome the internal and external challenges.

The President supervised implementing a program of economic reforms, initiated in 2017, to ensure better economic advancement and improve the citizens' living conditions. The program aims to ensure that the support reaches the eligible persons in an attempt to achieve social justice. The IMF reports indicated that economic conditions have improved significantly since the start of the reform program, which has helped liberalize the exchange rate, accelerate rates of growth, reduce internal and external fiscal deficits, increase monetary reserve and reduce unemployment rates to 8.3%. Unemployment is expected to rocket down by the end of the fiscal year of 2020/2021, in comparison to 2011.

Despite the positive indicators that were reflected by executing the economic reform program, some burdens of living have appeared because of subsidies removal on the short term. However, that did not affect the internal stability in light of people's confidence in the government's policies, a major factor in the economic reform program that was recommended by the World Bank and is being executed in cooperation with the International Monetary Fund. For example, in spite of the rise in transportation cost in Egypt, it remains one of the cheapest countries in transportation cost across the world ($.5 for a subway ticket for example), although the operation cost is very high.

Undoubtedly, the outbreak of the emerging "Corona" pandemic has affected the economies of the whole world. However, despite the pressure exerted by all national projects on state resources, international economic institutions have unanimously agreed on Egypt's success - within a limited number of countries in the world - in achieving a positive growth rate during the crisis. One challenge facing the government is how to balance the continuation of the development process and absorb the challenges that emerged from this crisis, considering that the Egyptian government allocated large sums of money from the public budget to develop the health and education sectors, in addition to financial subsidies aimed at helping daily workers and families most affected by the coronavirus crisis.

A report by Moody's for Credit Rating issued in September 2020 praised Egypt's creditworthiness indicators, giving the Egyptian economy a B2 rating, with a stable outlook, indicating that rating rising is linked to the state's ability to withstand debt, reduce overall financing needs, and maintain high levels of foreign exchange reserves.

Goldman Sachs confirmed the Egyptian economy's ability to withstand the economic repercussions of the Coronavirus, evidenced by the return of about 50% of the indirect foreign investments (about $ 10 billion) that came out with the onset of the coronavirus crisis. Further positive expectations until the end of this year include inflation rates, the strength of the Egyptian pound, as well as achieving some tourism flows despite the "Corona" crisis. Wizz Air, the third largest low-cost airline in Europe, announced the re-operation of three flights weekly (Milan to Alexandria), in addition to the resumption of Royal Dutch Airlines flights to "Cairo" after a three-year stop, as well as the return of flights from Russia and Kazakhstan to Egypt, with the government applying the precautionary

measures agreed upon to receive tourists.

During previous years, the Egyptian government focused on addressing the deficiencies in the Egyptian economic indicators, as well as the social problems that resulted from it. In this regard, the government succeeded in reducing the annual inflation rate for the entire republic to reach 3.4% August 2020, compared to 4.6% in July 2020 and about 6.7% for the same month of last year, against the backdrop of the continued decline in the prices of foods, drinks, grains and other food products.

The government is also trying, for the first time in the history of Egypt, to provide an accurate digital registration of real estate and agricultural lands, in a way that helps solve the problem of erosion of agricultural land and alleviates the facilities crisis that resulted from the exploitation of the events of the 2011 revolution by constructing randomly and illegally on agricultural lands.

In another context, the Egyptian state announced targeting to increase government investments in the current fiscal year 2020/2021 by about 55% compared to the previous fiscal year, bringing the total to about 20 billion Egyptian pounds (225 billion Egyptian pounds funded from the state's general budget) and directing about 10% of it towards drinking water and sanitation projects.

Perhaps one of the most prominent successes is the emergence of the Eastern Mediterranean Gas Forum as a regional natural gas entity that includes in its membership the neighboring countries to Egypt and its launch to become an international entity that inspires peoples and countries.

Thus, the above-mentioned achievements reflect the importance of working on investing in giant government infrastructure projects, especially those linked to the construction sector, which is the engine of growth for the Egyptian economy, particularly during the "Corona" crisis, as it mainly contributed to achieving a positive growth rate of 3.5% in the fiscal year 2019/2020. Moreover, this has also helped limit the acceleration of unemployment associated with the disruption of private sector investments due to the crisis, as the unemployment rate rose slightly in the second quarter of 2020 (9.6%) compared to about 7.7% in the first quarter of the same year, with an increase of 2.1% over the corresponding period of last year. Furthermore, expenditure on these projects contributed to providing cash liquidity within the markets to catalyze the economic revival of various economic activities.

On the social level, President Al-Sisi has also pointed out his work agenda on investing in the Egyptian people since his re-election in 2018, which has been reflected on the ground by the following: investing in the state's capabilities, especially for the benefit of the health and education sectors; investing in the capabilities of the Engineering Authority for the Armed Forces to implement national projects, an agency known for its great expertise and commitment to complete these projects in the specified times and at the lowest possible costs; and cooperation with the private sector in a way that creates more job opportunities and experiences for the Egyptian youth.

Source: Austro – Arab chamber of commerce

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861

E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262